

الفصل الأول : الإطار النظري - مفاهيم و مرتكزات الإقليمية و الأمن الإقليمي -

- المبحث الأول : الدراسات الإقليمية - مفاهيم و نظريات -.
- المبحث الثاني : ماهية الأمن الإقليمي و نماذجه النظرية .
- المبحث الثالث : علاقة التكتلات الإقليمية بالأمن الإقليمي.

يعد مفهوم الأمن من بين المفاهيم التي تعرف ديناميكية عالية، سواء على مستوى المصطلح كتسمية أو كظاهرة، فمنذ بداية البشرية و الإنسان يعمل على تحقيق أمنه الخاص، و بظهور التجمع البشري الممثل سياسيا في الدولة ، أخذ الأمن بعدا آخر أين صار الحديث عن الأمن القومي، و السبيل الأفضل لتحقيقه، وهنا طغت النظرة الواقعية التي جعلت من القوة العامل الأساسي للحفاظ على أمن الدول، ما أدى بهذه الأخيرة إلى العمل الدائم على زيادة القوة، في غياب التقدير حول حجم وطبيعة القوة التي تملكها غيرها من الوحدات السياسية في النظام الدولي ، وهو ما عرف بالمعضلة الأمنية التي طرحها المفكر باري بوزان B.Buzan .

مع تطور الأحداث الدولية و قيام العديد من الحروب، و الأثار المدمرة التي خلفتها ،انعكس ذلك مباشرة على مفهوم الأمن ، أين برز مفهوم الأمن الجماعي الذي تجسد بشكل واضح في منظمة الأمم المتحدة، بعد أن فشلت سابقتها -عصبة الأمم -في تحقيق ذلك ، إلا أن العالم شهد مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، حربا أخرى عرفت بالحرب الباردة ، التي دارت رحاها في أقاليم تابعة للأطراف الرئيسية للحرب، و هو ما عرف بحروب الوكالة نيابة عن المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي .

مع تطور أحداث الحرب الباردة ،ظهرت أفكار تدور حول ضرورة إقامة أمن إقليمي، خاصة و أن ميثاق الأمم المتحدة لم يمنع قيام منظمات إقليمية مساهمة في حل النزاعات و الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين ، و تطورت الأفكار الداعية للأمن الإقليمي بشكل بارز بعد نهاية الحرب الباردة ، مع زوال المظلة التي كانت توفرها القوتين العظيمة أثناء الحرب الباردة ، و بروز مفهوم الأمن الإنساني و الأمن الشامل ،الذي توافق مع بروز تهديدات من نوع آخر ليست عسكرية بالضرورة ، و إنما برزت أخطار متعلقة بالأمن على مختلف مستوياته ، إذ ظهرت مشكلة الإرهاب و الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات و العنف السياسي ، و هي أخطار و تهديدات لا يمكن للدولة بمفردها تجاوزها و الوقاية منها، ما أدى إلى ضرورة التعاون الجماعي ،الذي تجسد من خلال التكتلات الإقليمية، خاصة تلك التي حققت مستوى عالي من التكامل مثل الاتحاد الأوروبي الذي يعمل على إنشاء هوية أمنية مشتركة وكذلك رابطة جنوب شرق آسيا التي تعمل على حفظ الإقليم من التهديدات التي تحيط به ، خاصة و أنها تتواجد في إقليم يعرف تجاذب لعدة قوى إقليمية و دولية.

المبحث الأول : الدراسات الإقليمية - مفاهيم و نظريات -

يعتبر التحليل النظري من بين المواضيع الحديثة في العلاقات الدولية، وخاصة تحليل النظم الإقليمية، و التفاعلات بين مختلف وحداتها، فلم يتبلور هذا الإطار التحليلي إلا في نهاية الستينات من القرن العشرين، بعد الثورة العلمية التي أحدثتها المدرسة السلوكية، خاصة على مستوى المناهج المستخدمة في تحليل السلوكيات الصادرة عن مختلف الفواعل في العلاقات الدولية، إذ اعتمدت هذه المدرسة على المناهج العلمية المستقاة من العلوم الطبيعية، ما أعطى منهاجاً علمياً تجريبياً سلوكياً، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على التحليل النظري .

فالنظرية العامة للنظم أساسها علم البيولوجيا القائم على مفهومي البنية و الوظيفة المشكلان للنظام البيولوجي، و أساس تحقيق توازن هذا الأخير، هو أداء كل بنية لوظائفها وتفاعلها بطريقة تضمن بقاء و استمرار عمل النظام، و كل نظام هو في تفاعل دائم مع بيئته الخارجية .

انتقلت هذه الفرضيات إلى النظم الاجتماعية و السياسية الداخلية و الدولية، ففي العلوم الاجتماعية يعد الأمريكي توكوت بارسونز T.Pearsons في مقدمة من عنى بالتحليل الوظيفي للحياة الاجتماعية من خلال كتابه بنية الفعل الاجتماعي، أما في علم السياسة و على المستوى الوطني يعتبر دافيد استون D.Eastan وغبريال الموند G.Almond من بين أهم المفكرين الذين اعتمدوا على المناهج العلمية في تحليلهم لعالم السياسة الوطني .

في أوائل الخمسينات من القرن العشرين، نقل علماء السياسة التجريبيون المعاصرون نظرتهم السلوكية إلى مجال عالم السياسة الدولي، بهدف الوصول لنظرية عامة شاملة تفسر علاقات عالم السياسة الدولي، و هنا برز نموذج كابلان M.kaplan ونظرية كارل دوتش K.Deutch الاتصالية¹.

بعد التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية في الستينات، خاصة على المستوى الإقليمي أين برزت العديد من التنظيمات الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة في أوروبا، التي تطورت فيما بعد إلى الإتحاد الأوروبي، و الآسيان في جنوب شرق آسيا كتوجه ضد المد الشيوعي، أدى هذا إلى ضرورة الاهتمام بالمستوى الإقليمي من أجل فهم أحسن للتفاعلات الكلية، و هذا أساس التحليل النظري، إذ لا بد من دراسة كل جزء من أجزاء النظام الكلي، الذي يشير هنا إلى النظام الدولي الذي تشكل الدولة وحدة التحليل الأساسية فيه، و أجزاءه ممثلة في النظم الإقليمية الفرعية، التي تعتبر مستوى وسطي بين النظام الدولي من جهة و الدولة من جهة أخرى.

¹- لمزيد من المعلومات اطلع على عادل ثابت فتحي : النظرية السياسية المعاصرة، (مصر، الدار الجامعية الجديدة، 1997).

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للإقليمية

إن الطابع التنظيمي للعلاقات بين الدول يعتبر من بين أهم الملامح الأساسية التي تميز بها القرن العشرين 20 ، الذي وصف بأنه عصر التنظيم الدولي ، فمع زيادة عدد الوحدات السياسية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، تبلورت العديد من التنظيمات صنف من حيث أعضائها إلى دولية و إقليمية و من حيث الوظائف المنوطة بها إلى تنظيمات اقتصادية كالإتحادات الجمركية، الأسواق المشتركة سياسية كجامعة الدول العربية و الاتحاد الإفريقي ،عسكرية كالأحلاف العسكرية ، و لهذا نجد أن ميثاق الأمم المتحدة نص صراحة على مبدأ اللامركزية في نطاق التنظيم الدولي المعاصر، ليكون أحد المبادئ الحاكمة لهذا التنظيم ، و اللامركزية هنا تأخذ بعدين :

*اللامركزية الإقليمية أو الجغرافية :بمعنى الاعتراف بوجود منظمات دولية إقليمية .

*اللامركزية الفنية أو الوظيفية :ممثلة في إنشاء منظمات دولية متخصصة على المستويين العالمي و الإقليمي¹ ،فكرة الإقليمية ارتبطت بتطوير دولة الرفاه welfare state من خلال اللامركزية decentralisation² .

الإقليمية كظاهرة هي ليست حديثة ، فتاريخيا وجدت العديد من التكتلات مثل الكومنولث، اتحادات جمعيات لكن غالبيتها أسست لأغراض دفاعية، و لم تكن كلها قائمة على الموافقة الطوعية ،أما مبادرات التكامل الإقليمي الطوعي فقد برزت في القرن التاسع عشر .
فالتنظيم الدولي الحديث بدأ أصلا إقليميا مثل اللجنة الأوروبية للدانوب في أواخر القرن التاسع عشر و مشاريع التكامل الأوروبي، إذ دعا الكونت Paul de leusse لتأسيس اتحاد جمركي في الزراعة بين ألمانيا و فرنسا، و بعدها تطورت فكرة التكامل الإقليمي بشكل بارز في القرن العشرين خاصة في أوروبا³.

برز التوجه الإقليمي بعد الجدل الذي دار حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية و أي المنهاجين Universalism versus regionalism ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي لحفظ السلم بين الدول ، فأنصار التوجه العالمي رأوا بأن إقامة تنظيم عالمي يشمل جميع الدول، أحسن طريقة لتحقيق السلم والأمن الدوليين ،في حين أكد أنصار التوجه الإقليمي على أهمية إنشاء تنظيمات إقليمية لتحقيق

¹ - أحمد الراشدي، ناصيف حتى : الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، (لبنان، مركز الدراسات للوحدة العربية، 1999)، ص181 .

² -Malin Gunnarsson : Regionalism and security –two concepts in the wind of change,p 185 , "www.omu.se/cerum/publikationer/pdfs/nsb/.pdf".

³ -Walter Mattli :The logic of regional integration-Europe and beyond-,Cambridge university press ,2003 , p1.
www.cambridge.org.

ذلك، لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية، كما أنها قد تكون أكثر فاعلية و أكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية¹، و يعد ونستون تشرشل من أهم مؤيدي إقامة المنظمات الإقليمية أو المجالس الإقليمية بزعامة القوى الكبرى و من هنا نشأت نظريات السلام الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية.

ما ساعد على بلورت الأفكار الإقليمية، هو تطور التفاعلات على المستوى الواقعي بين الدول إذ لم تعد تقتصر على البعد العسكري، و التركيز على السياسات الدفاعية و الأمنية، وإدارة الحروب، إذ أن الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح أكثر تكاملاً خاصة مع انطلاق الدورات الثمانية المتعاقبة لوضع اتفاقية دولية للتجارة و التعريف الجمركية GAAT و هو ما ساهم في تعجيل الاتجاه نحو التكامل الإقليمي في كل جزء من العالم .

و ما زاد من انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية هو انخفاض حدة الحرب الباردة، إذ بعد زوال هذه الأخيرة صارت التكتلات الإقليمية عامل أساسي في تسيير العلاقات الدولية، خاصة بعد إنشائها لآليات ثابتة و أخرى مؤقتة و طارئة لإدارة العلاقات بين أعضائها².

من أجل وضع مفهوم للإقليمية وجدت العديد من الآراء، خاصة من حيث المعايير اللازمة لتحقيقها واقعياً .

فالمفهوم لم يشع استخدامه على نطاق واسع، إلا في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، مع قيام عصبة الأمم من خلال نص المادة 21* من ميثاقها، و لكن رغم تقديم ميثاق عصبة الأمم اعتراف بتنظيمات ذات طابع إقليمي، إلا أنه لم يقدم أفكاراً ذات قيمة كبيرة في هذا الخصوص³، و لقد تم تدارك هذا النقص من خلال ميثاق الأمم المتحدة أين أدرج من خلال الفصل الثامن (مواد : 52، 54) كل التفاصيل حول التنظيمات الإقليمية .

أدت النتائج الهامة التي ترتبت عن اشتداد حدة الصراع على قمة النظام الدولي منذ بداية الحرب الباردة و حتى نهاية سنوات السبعينات، إضافة إلى إخفاق الأمم المتحدة في التعامل الإيجابي مع قضايا حفظ السلم و الأمن الدوليين، إلى بروز أهمية الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية الإقليمية في هذا المجال، و هو ما ساهم بمرور الوقت إلى تبلور مبدأ أساسي مؤداه أنه ينبغي أن تعطى الفرصة أولاً للمنظمة الدولية الإقليمية المعنية لعلها تستطيع التوصل إلى حلول للمنازعات التي تثور فيما بين

¹ - جميل مطر و علي الدين هلال : النظام الإقليمي العربي، (لبنان، مركز الدراسات للوحدة العربية، 1986)، ص 23 .

² - Mary E. Burfisher and others : Regionalism : Old and new , theory and practice , February 2004, international food policy research institute , p1.

www.IFPRI.org.

* لمادة 21 : من ميثاق عصبة الأمم تنص : " لا تعتبر متعارضة مع عهد عصبة الأمم أي من التعهدات الدولية التي تكفل استتباب السلام، كما هو الحال في اتفاقيات التحكيم و في الاتفاقيات الإقليمية مثل تلك القائمة على أساس من تصريح مونرو "

3 - أحمد الراشدي و ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 190 .

أعضائها¹.

إن تحديد تعريف عام للإقليمية يعرف نوعاً من الصعوبة، و ذلك راجع إلى تعدد جوانب المفهوم وارتباطه بمجموعة من المعايير، فهي كمصطلح في العلاقات الدولية تشير إلى معنى عام للهوية يقصد به توحيد و تجميع الأهداف، مع خلق مؤسسات تعبر بشكل خاص أو أدق عن الهوية و المشاركة الجماعية للفعل ضمن الإقليم الجغرافي، و يمكن تصنيف الاتحاد الأوروبي مثلاً من نتائج الإقليمية².

يلاحظ من خلال هذا التعريف تركيزه على أهمية الإقليمية في الحفاظ على الهوية و التعبير عنها دون ذكر لمعايير محددة لها.

وهذا ما يبرر اختلاف الباحثين حول ما المقصود بالإقليمية و انقسموا في هذا المجال لفريقيين:

الفريق الأول: رأى بوجود عدم التمسك بمفهوم معين، حتى لا تقتصر الفكرة على حالات معينة من التجمعات.

الفريق الثاني : يشكل الأغلبية يؤكدون على أهمية تحديد تعريف واضح للإقليمية كعمل جماعي يضم مجموعة من الدول.

و لهذا ارتبط مفهوم الإقليمية و ارتكز على العوامل التالية :

العامل أو المعيار الجغرافي: معظم التعاريف التي تتحدث عن الإقليمية لا يغيب عنها العامل الجغرافي، و منه فالإقليمية تتجسد من خلال إقامة تنظيم بين مجموعة من الدول تحكمها روابط جغرافية **العامل الثقافي و الحضاري :** إن أساس التفاعلات الحادثة حالياً على المستوى الدولي، سواء كان من الجانب الواقعي أو من حيث الجانب النظري، تتخذ من الحضارة و الثقافة مادة أساسية و خام في تحديد مختلف العلاقات القائمة، فالترابط الحضاري و التشابه في الظروف و الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية عوامل ضرورية في إحداث تنظيم إقليمي ، و هذا ما يميز التنظيمات الإقليمية عن باقي التنظيمات الأخرى كالأحلاف العسكرية مثلاً .

العامل السياسي : يعتبر بعض الباحثين أنه يجب التعبير عن الإقليمية باعتبارها أساساً تعبيراً عن واقع سياسي، إذ يعتبرون أن هدف كل تنظيم إقليمي هو تحقيق مصالح مشتركة لأعضائه، و منه فالدول

¹ -صادق محروس:"المنظمات الدولية و التطورات الراهنة في النظام الدولي"مجلة السياسة الدولية، (العدد122، أكتوبر، 1995)

ص 12 .

² -<http://www.wikipedia.org> : open regionalism

تتكفل لتحقيق مصالحها السياسية و الاقتصادية بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو انتماءاتها الثقافية و الحضارية¹.

و عليه يمكن التأكيد على أنه لإقامة تنظيم إقليمي فعال و جب توافر العوامل كلها ،فهي تشكل كلا متكاملًا يصعب فصله، فلو تم الاعتماد مثلا على المعيار الجغرافي فقط في تحديد الإقليمية فبماذا إذن يمكن تفسير عدم انضمام إسرائيل للجامعة العربية بما أنها تشكل امتدادا جغرافيا لأعضاء الجامعة ؟ و لو تم الاعتماد على العامل السياسي فإن هذا سيشكل عائقا أمام عمل التنظيمات الإقليمية، إذ أن زوال المصلحة يؤدي لزوال الكيان في حين أنه من شروط التنظيم الإقليمي أو أي تنظيم آخر هو الثبات و الاستمرارية، و لهذا فلاحداث تكامل إقليمي ناجح و جب الإلمام بكل هذه المعايير.

فالإقليمية إذن هي عملية تكثيف التعاون السياسي و الاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة ، و غالبا ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري و تدفقه².

يعتبر مفهوم الإقليمية من المفاهيم الديناميكية أي المتفاعلة مع بيئتها، فكما تم الإشارة سابقا فإن التوجه الإقليمي وجد مع بداية التنظيم الدولي، لكن مع نهاية الحرب الباردة و بروز ما أصطلح عليه بالنظام الدولي الجديد ،عرف مصطلح الإقليمية تطورا على غرار باقي المفاهيم، و برز ما عرف بالإقليمية الجديدة *The Neo-Regionalism** التي برزت مع ظهور كتلتا إقليمية جديدة في مختلف مناطق العالم و تطور العلاقات عبر الإقليمية بشكل و بأغراض مختلفة عما كانت عليه سابقا.

إن ظهور الإقليمية الجديدة طرح العديد من النقاشات على مختلف المستويات، خاصة على المستوى الثقافي و الحضاري، فمن بين التوجهات الرئيسية للنظام الدولي هو انفجار العامل الثقافي عبر الصراعات القومية و الدينية و الطائفية، التي اجتاحت العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فالعالم يشهد عودة متزايدة للقيم الدينية و الحضارية ،تمت أحيانا في شكل ثقافي و في أحيان أخرى أخذت طابعا عنيفا، و هنا برز حوار حول العلاقة بين النماذج الاقتصادية و القيم الثقافية ، و هذا أساس العلاقة بين الإقليمية و الإقليمية الجديدة فالأولى تربط بينها أما الثانية فتهم بالجوانب الاقتصادية على الثقافية³.

يقصد بالإقليمية الجديدة تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية و التجارية التي أخذت في التبلور ابتداء من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات و كتل تجارية و اقتصادية إقليمية كبرى.

¹ - أحمد الرشدي ، ناصيف يوسف حتي : مرجع سابق ، ص 214. 218.

² -مارتن غريفيش و تري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، دبي، ط1 ، 2008)، ص 66 .

* أول من استخدم مفهوم الإقليمية الجديدة هو المفكر بالمر Palmer عام 1991 و ذلك ضمن دراسة مقارنة بين الإقليمية القديمة و الإقليمية الجديدة .

³ - السيد ولد أباه : اتجاهات العولمة، (المغرب ، المركز الثقافي العربي ، ط1 ، 2001)، ص 95 .

هناك مجموعة من العوامل أو الدوافع وراء بزوغ الإقليمية الجديدة :

1/- يرجع جاديش بجواتي عودة الإقليمية الاقتصادية كموجة إلى التحول في الموقف الأمريكي من هذه الظاهرة.

2/- حدوث تغيرات تجارية بعد انهيار نظام بريتون وودز.

3/- صعود قوى تجارية جديدة خاصة بجنوب شرق آسيا.

4/- التوسع الشديد في حجم و نشاط و عدد الشركات الدولية.

5/- زوال الاستقطاب الثنائي بزوال الاتحاد السوفيتي.

6/- بروز ظواهر جديدة لا تحل بالصراع أو التدخل العسكري و إنما يفترض التعاون و التكامل الإقليمي¹.

7 /- تزايد أهمية بعض القضايا في جدول أعمال الدول يؤدي لخلق ما يسميه R.Keohane كيوهان كثافة القضايا ما يؤدي لتشكيل ارتباطات مترابطة².

فالإقليمية الجديدة هي عبارة عن إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي الجديد خاصة بعد بروز مجموعة من المتغيرات، فهي لا تعبر عن مصالح إقليمية فقط، و لهذا لا تعدد بالتقارب الجغرافي كشرط لعضويتها، كما أنها تسبب تشابك كبير في العلاقات بين مختلف الفواعل ما يساعد على تحقيق السلام، فخلافا لمبادرات الحرب الباردة العمودية التي غالباً ما جاءت من الخارج ومن فوق (من القوتين العظيمة)، الإقليمية الجديدة هي مبادرات أفقية تلعب فيها الدول ضمن الإقليمية دوراً رائداً، تتجاوز الأهداف الاقتصادية لتعتنق الديمقراطية و حقوق الإنسان و الاهتمامات البيئية و العمالية، كما تسعى الإقليمية الجديدة إلى المساهمة في حل الصراعات بزيادة التعاون و الثقة³.

في حين الإقليمية التقليدية تركز على محورية التجاور الجغرافي و التشابه الثقافي و الإيديولوجي كأساس لبناء التنظيم الإقليمي، كما تركز على إنشاء المؤسسات و على الطابع الحكومي المسيطر على تلك المؤسسات، و تركز على التكامل الاقتصادي وفق مراحل تبدأ بخفض التعريفات الجمركية وصولاً لوحدة اقتصادية، في حين الإقليمية الجديدة تركز على تشابه المصالح بين الدول ما يعني إمكانية

¹- محمد السعيد إدريس : تحليل النظم الإقليمية، (مصر، مركز دراسات السياسية و الاستراتيجية، ط1، 2001). ص140، 142.

²- أحمد الرشيد، ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص259.

³- إيان أنطوني و آخرون : التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005)، ص393.

إنشاء مؤسسات للتعاون الإقليمي بين دول غير متجاورة جغرافيا و غير متشابهة ثقافيا أو إيديولوجيا ، كما أنها تدور حول إنشاء مؤسسات محدودة للإشراف على التعاون ،على أن يكون البعد الحكومي هو أحد أبعاد تلك المؤسسات، حيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص و المؤسسات الأكاديمية في بناء تلك المؤسسات،و تركز على تحرير التجارة البينية و نقل التكنولوجيا و تسهيل انتقال الاستثمارات¹ .

وقد أكد بروس ريسيت Bruce russett أن التقارب الجغرافي يعتبر جد محدود في تتبع النمو المتزايد للاعتماد المتبادل و عولمة العالم².

من الناحية الاقتصادية يمكن التمييز بين الإقليمية التقليدية و الجديدة في النقاط التالية:

الإقليمية التقليدية	الإقليمية الجديدة
إحلال محل الواردات.	توجه تصديري.
تخصيص الموارد وفقا لخطط مركزية و قرارات سياسية.	تخصيص الموارد عن طريق قوى السوق.
ريادة الحكومة و القطاع العام.	ريادة القطاع الخاص.
تكثيف الاعتماد على السلع الصناعية.	يدخل فيها كافة المنتجات بما فيها الخدمات و الاستثمار.
تتعامل مع الحواجز الجمركية.	تعميق الاندماج عن طريق التنسيق بين السياسات.
تتعامل معاملة تفضيلية للدول الأقل تقدما.	معاملة مماثلة لكافة الأطراف مع السماح بفترات للتكيف.

المصدر: محمود محي الدين:الإقليمية الجديدة و العمل العربي المشترك،مجلة السياسة الدولية،العدد 131 ،يناير1998 ،ص291 .

يمكن أن نميز ضمن الإقليمية الجديدة عناصر توجد في المستوى الأعمق من التكامل الإقليمي وهي:

♦التسهيل المالي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (قابلية الحركة الكبيرة لرؤوس الأموال)من خلال وضع اتفاقيات و حماية الاستثمار .

♦تحرير حركة العمل ضمن الاتفاقيات التجارية الإقليمية RTA.

♦تنسيق الضريبة المحلية و سياسات الإعانة المالية ، خصوصا تلك التي تؤثر في الإنتاج و الحوافز التجارية.

♦تنسيق السياسات الكبرى بما فيها السياسة المالية و النقدية لإحداث بيئة اقتصادية كلية مستقرة ضمن RTA،و تنسيق سياسة سعر الصرف.

¹-محمد السيد سليم : "المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن العشرين"مجلة السياسة الدولية، (المجلد14 ، العدد167،يناير2007)،ص70 .

²-Louise Fawcett : Regionalism in world politics :past and present . www.IFPRI.org.

♦ تأسيس مؤسسات لإدارة و تسهيل التكامل .

♦ تحسين البنى التحتية في مجال النقل و الاتصالات لتسهيل حركة التجارة.

♦ تنسيق القوانين فيما يخص الإنتاج و العمال مثل القانون التجاري ، علاقات العمل ،المؤسسات المالية.

♦ العمل على خلق اتحاد نقدي من خلال التأسيس لعملة مشتركة و تكامل قدي و سياسة سعر صرف واحدة.

تربط الإقليمية الجديدة بين الدول المتطورة و الدول النامية في عضويتها ، كما تعمل على تعميق التكامل بينهما¹.

لا تقتصر الإقليمية الجديدة على العلاقات بين الدول فقط ،كما أنها لا تنحصر في منظمات و مؤسسات من خلال العلاقات الإقليمية الرسمية، ولكن أيضا بين الفواعل من غير الدول كمركبات المجتمع المدني والشركات الخاصة و كذا العلاقات العالمية، فالإقليمية الجديدة تتميز بكونها متعددة الأبعاد Multi dimensionality معقدة Complexity مرنة Fluidity.

العديد من المنظرين و صناع القرار ينظرون للإقليمية الجديدة على أنها الموجة الحالية The current wave ، بالرغم من أن التفاعلات و الاعتماد المتبادل بين الجماعة العبر وطنية تواجد منذ فترات بعيدة² ،و يمكن الحديث عن أجيال من الإقليمية طبقا لما قدمه هنتي Hettne و آخرون تتمثل في:

*الموجة الأولى The first wave : 1945- 1965 :

بانتهاء الحرب العالمية الثانية تشكلت مجموعة من المؤسسات في طليعتها منظمة الأمم المتحدة و اتفاقية الغات GAAT و نظام بریتون وودز، هي مؤسسات وجدت لمنع الثورات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي أخذت العالم إلى حرب 1939 ، و قد بدأت الإقليمية في هذه الفترة من المركز إلى المحيط، وهنا يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المنظمة الإقليمية :

*منظمات متعددة الأغراض مثل جامعة الدول العربية ،منظمة الدول الأمريكية .

*تحالفات أمن مثل :الحلف الأطلسي ،حلف وارسو.

¹ - Mary E.Burfisher and others : Op.Cit , p6.

² -Fredrik Soderbaum : theories of new regionalism,p1:www.palgrave.com/pdf/4039019.

*مؤسسات أساس تكوينها العامل الاقتصادي مثل :المؤسسات الأوروبية المبكرة و التي تطورت لاحقا.

*الموجة الثانية The second wave : 1965- 1985 :

بدخول الحرب الباردة عقدها الثالث أدى لحدوث نشاط إقليمي متميز أين حدث تغير في بيئة الأمن الإقليمي ، وتميزت ببناء الدول النامية لمؤسسات ذات أهداف أمنية بحتة و لهذا كان من السهل التمييز بين هذه الموجة و سابقتها مثل :ASEAN ,ECOWAS ,CCG ,SAARC ,SADAC.....الخ.

*الموجة الثالثة : The third wave 1985 -ليومنا هذا :

التغيرات التي شهدها النظام الدولي بعد فترة 1985 ، أثرت على ظاهرة الإقليمية أين صارت أكثر تعقيدا و تنوعا من الموجات الإقليمية السابقة ، وهو ما عرف بالإقليمية الجديدة¹.

هناك مجموعة من المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الإقليمية، التي تشكل في بعض الأحيان أساسا للإقليمية و في أحيان أخرى تتجر عنها ، و مثال ذلك ما يلي :

-الإقليمية السياسية: **Political regionalism** تعني تجمع جغرافي بين مجموعة من الدول المتقاربة و التي تشترك في عدد من الخصائص المشتركة ، و بينها مستويات هامة من التفاعل ، و التي تتمتع بمؤسسات تعاونية من خلال بنى رسمية متعددة الجوانب².

-السياسة الإقليمية : **Regionalism policy** إن السياسة الإقليمية للدول تعبر في الغالب عن النمط المعتمد في السياسات الخارجية للدول إزاء الدول الأخرى، خاصة دول الجوار الإقليمي التي تشترك معها في رابطة الانتماء المشترك للإقليم.

و لتحقيق سياسة إقليمية ناجحة على الدول أن تتنازل عن بعض سيادتها لصالح الوحدة الإقليمية (رؤية دستورية . كونفدرالية)، و لهذا تعرف السياسة الإقليمية على أنها السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر، و تعبر عن أهداف و مصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في الإقليم، مع افتراض أن يؤدي ذلك إلى دفع الدول الأخرى ضمن الإقليم إلى التفكير بالتعاون الإقليمي سعيا وراء أداء سياسي أكبر انطلاقا من اهتمامات و محددات إقليمية و ضمن إطار التفاعل الإقليمي فإن السياسة الإقليمية تحدد وفق منحنيين :

¹ -Louise Fawcett : Op.Cit , p8.

² -David held and Anthony Mc Grew and An others :Global transformations politics and culture ,U.K,polity press,1999 ,p74 .

أ- سلوك صادر عن وحدات الإقليم إزاء موقف داخل أو خارج الإقليم يعبر عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم.

ب- سياسة الجزء إزاء الكل أي دولة تجاه الإقليم و هنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعاً لاختلاف المبادئ و الأهداف و طبيعة المتغيرات¹.

-الإقليم: احتل مفهوم الإقليم وضع جدهام في العلوم الاجتماعية و لدى الجغرافيين ، تاريخياً عرف الإقليم قبل كل شيء على أنه الفضاء أو المجال SPACE ما بين الوطني و المحلي (بلدية)، هذه الأنواع من الأقاليم تسمى الأقاليم الدقيقة micro-regions، و هناك الأقاليم الكبيرة macro-regions و هي وحدات أو أنظمة فرعية بين مستوى الدولة و مستوى النظام العالمي، و بين هذين المستويين نجد الأقاليم الفرعية meso-regions و هي تشير إلى الترتيبات و العمليات الغير حكومية². في حين ميز كيتنغ Keating بين ثلاث أنواع من الأقاليم و هي :

*الإقليم الكبير: Macro-region يشير إلى التعاون الدولي بين دولتين أو أكثر، و يتضمن منطقة إقليمية واسعة، و يمكن أن نميز على الأقل ثلاث كتل إقليمية كبيرة رئيسية: الإتحاد الأوروبي، منطقة المحيط الهادي الآسيوي، النافتا.

*الإقليم الدقيق: micro-region مقارنة بالإقليم الكبير يشير إلى التعاون الإقليمي بين الدول أو أجزاء من الدول ضمن منطقة جغرافية صغيرة، هناك عدة أقاليم صغيرة في أوروبا .

*الإقليم الشبه الوطني: sub-national region يشير إلى التعاونات الإقليمية داخل الدولة³. وقد أكد إيفن نيومان Iven Newman على أن تعريف الإقليم يتغير بصورة مستمرة، و يعيد أعضائه تعريفه من خلال الخطاب المتصل⁴.

فمفهوم الإقليم هو مفهوم مكاني يحدد البعد الجغرافي و كثافة التبادل و المشاركة في المؤسسات و التجانس الثقافي، و يحدد الإقليم عملياً بحجم المبادلات و التدفقات التجارية و صفات مكوناته و قيمه و خبراته المشتركة .

فالإقليم هو كيان ديناميكي متحرك، فهو ليس مساحة جامدة تقاس بنظام دولي ثقافي و اقتصادي و سياسي يستمر عبر الأزمنة، لذا فإن عبارة الإقليمية تحوي حركية التعاون الإقليمي التي تحدد معدل نمو التفاعل الاقتصادي و الاجتماعي لهوية المنطقة .

تنتج الإقليمية من تيارات و حركات تبادل البضائع و الأشخاص و الأفكار، ضمن مساحة كيان معين ليصبح متجانساً و متماسكاً، و قد تنمو الإقليمية صعوداً بدءاً بشركات الاستثمار أو الأشخاص في

¹ - هاني إلياس الحديثي: سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998)، ص، 19-21.

² - Fredrik Soderbaum : Op.Cit , p 6 .

³ - Malin Gunnarsson : Op.Cit, p 186 .

⁴ - أحمد الرشيد، ناصيف يوسف حتي : مرجع سابق، ص 257 .

الإقليم الواحد ، أو هبوطاً من السياسات الحكومية التي تسعى لإيجاد وحدات إقليمية متماسكة وسياسات مشتركة بينها¹ .

و الإقليم بمعناه القانوني يتضمن سطح أرض الدولة و كل ما يحيط به من فوق و من تحت، و بسبب الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الدولية اتجهت نظرية الدولة إلى الإقرار بضرورة وجود الإقليم في تكوينها، و يحدد هذا الإقليم مدى سيادتها على الذين يقيمون و يمرون بأرضها².

و هنا يعبر الإقليم عن ميدان عمل المنظمات الإقليمية، حيث يضم عدد محدد من الدول التي تجمع بينها روابط مشتركة أبرزها الجغرافية و الاقتصادية و الثقافية و التاريخية، إلى جانب إمكانية ارتباطها برؤى سياسية مشتركة فضلاً عن المؤسسات الاجتماعية، و تلعب الاتصالات دوراً كبيراً في إبراز طبيعة الإقليم.

رغم هذه المعايير المحددة للإقليم إلا أن العامل الجغرافي يعتبر الأقرب في تحديد مفهوم الإقليم، فهذا الأخير منطقياً يعبر عن وحدة جغرافية تضم في حدودها مصالح مرتبطة لمجموعة من الدول، التي تشكل نظاماً فرعياً في النظام الدولي الذي يميزه نظام تفاعل الأطراف فيه، و هذا سواء أكان التفاعل عدائياً أو تعاونياً³ .

من خلال ما تقدم يتبين أنه لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الإقليم بسبب الاستخدام المختلف له، وهذا بالرغم من أن مفهوم الإقليم يشير إلى ظواهر مختلفة ، إلا أنه هناك فهم أساسي للإقليم الذي يمكن أن يلخص كتفاعل بين الفواعل و المؤسسات ضمن منطقة جغرافية معينة ، و يمكن أن تتوضح خصائص الإقليم من خلال:

*التحديد الإقليمي إذ قد يعرف الإقليم من خلال تعاون متميز و قد يحدد كمجال قضايا .

*مجال أو غرض التعاون الإقليمي : التفاعل بين الفواعل و المؤسسات قد يتفاوت بين مدى شمولية القضايا لأهداف محددة بدقة من أجل التعاون ، وهنا وضع نورالف فغلندند Noralv Veggeland تصور لثلاث أقاليم:

¹ - مارتن غريفيش و تري أوكالاهان :مرجع سابق،ص67 .

² - عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، (لبنان ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، طبعة 3، 1995)،ص246.

³ - هاني إلياس الحديثي: مرجع سابق ، ص 22.

-الإقليم الوظيفي : Afunctional region له هدف ضيق و محدد للتعاون ، هدف هذا الإقليم هو التعامل مع مشاكل محددة و لهذا يركز على استقبال بعض الأهداف ضمن قطاع معرف من خلال التعاون الإقليمي و التي قد تكون قضايا تجارية ،سياسات ضريبية،التعليم ، التكامل.

-الإقليم الثقافي : Acultural region يستند على قضايا متعلقة بالهوية، أي التراث المشترك ، اللغة ،العادات...الخ، أشكال التجانس التي تتواجد ضمن إقليم معين ، وهو ما يميز إقليم ثقافي ما عن الأقاليم الأخرى،يمكن لهذا الإقليم أن يشكل قاعدة لتطوير الإقليم الوظيفي، فالتعاون حول قضية واحدة يمكن أن ينتشر إلى التعاون حول قضايا أخرى و تساهم في التكامل على المدى البعيد ضمن الإقليم و هو ما يعرف بالانتشار .

-الإقليم الإداري : Administrative region يشير إلى الهيكل الإداري الذي ينشأ ضمن الدول وفق نظام تراتبي بين البلديات The municipalities ،مقاطعات the counties ،و الإدارة المركز.

إضافة إلى الحكم الإقليمي و المستوى الإقليمي ،يوكد Michael Keating بأن الإقليم هو أكثر من مجرد نسق مؤسستي¹.

في دراسة ل بروس روسيت B. Russett للأقاليم الدولية بين أن تعاريف الإقليم تختلف اختلافا واسعا بناء على الطرق و الصفات التي يستخدمها الاختصاصيين في نظرية الإقليم ،كما أنه لا يوجد إجماع حول رسم حدود الأقاليم أو المنظومات الفرعية و كذا عضويتها².

يلاحظ من خلال التعاريف أن مفهوم الإقليم تربطه علاقة وطيدة بالإقليمية، إذ يشكل أو يعتبر أساس وجوها، و ما يدل على ذلك هو تقارب إن لم نقل تطابق العوامل المؤسسة لكل من المفهومين،خاصة العامل الجغرافي ،رغم أن هذا الأخير لا يعرف وحده الإقليم ،فالأقاليم هي هياكل صورية مثل الأمم ،إذ يمكن اعتبارها جزءا من برنامج سياسي واع ،كما حدث مع التكامل الأوروبي في خمسينيات القرن العشرين،ومثل ما يحدث في أمريكا اللاتينية و شرق آسيا في محاولة لخلق توازن مع الهيمنة الأمريكية .

فالمقصود بالأقاليم في السياسة الدولية هي عدد محدود من الدول التي تربط بينها علاقات جغرافية و قدر معين من الترابط المتبادل ،و الإقليمية هي عملية تتضمن نمو الارتباطات و العمليات المشتقة من النشاط الاقتصادي و لكن تتضمن أيضا عملية الربط الاجتماعي و السياسي بين المكونات¹.

¹ -Malin Gunnarsson : Op.Cit ;p 187.

² - فواز جرجس:النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 23.

- مفهوم الإقليمية : يقصد بها العلاقات المؤسسية بين كتل أو تنظيمات إقليمية تقع في قارات أو أقاليم متباعدة على أساس متعدد الأبعاد²، و هذا ما يعبر عليه من خلال مفهوم الإقليمية الجديدة .

- مفهوم الأقلية: **Regionness** : ناقش المنظرين ثلاث مراحل من الأقلية :

* المرحلة الأولى: هي مرحلة ما قبل الإقليمية : حيث الإقليم المحتمل وجوده يشكل وحدة اجتماعية و جغرافية .

* المرحلة الثانية: كلا من القنوات الرسمية و الغير رسمية للتعاون الإقليمي تخلق عملية التأقلم .

* المرحلة الثالثة: هي نتيجة لعملية التأقلم ، أين الإقليم يطور هوية متميزة ، قدرة مؤسساتية، الشرعية...الخ.

أما التأقلم Regionalisation يشير إلى العملية التجريبية التي تؤدي إليها مؤسسة الأقاليم ، التي قد تكون مولدة إما من فواعل ضمن الإقليم ، أو من خلال قوى من خارج المنطقة الجغرافية³ .

-التكامل الإقليمي: Regional integration

ساهمت نظريات التكامل و الاندماج خاصة نظرية الوظيفية الجديدة في تطوير و إبراز أهمية مستوى التحليل الإقليمي.

هناك اتجاهين في طرح فكرة التكامل الإقليمي:

*الاتجاه الأول : يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة أي منها ، إلا أن هذا التعريف تعرض للنقد إذ أنه تعريف متسع، إذ يجعل من كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية و هو ما يجعل من مفهوم التكامل لا معنى له ، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من جهة و التنسيق و التعاون من جهة أخرى.

*الاتجاه الثاني : التكامل هو عملية لتطوير العلاقات بين دول وصولاً إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات، و التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة ، و منه فعملية التكامل تتضمن نقل اختصاصات و سلطات صنع القرار في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات و مؤسسات إقليمية. و تركز نظريات التكامل الإقليمي على شروط العملية التكاملية و متطلبات نجاحها⁴.

تاريخياً يمكن أن نميز درجات مختلفة من التكامل بين البلدان من حيث العمق و السطحية:

*التكامل السطحي: Shallow integration يتضمن فقط تخفيض أو إزالة الموانع للمتجارة في السلع.

*التكامل العميق: Deep integration يتضمن العناصر الإضافية لتنسيق السياسات الوطنية⁵.

¹ - جون بيليس و ستيف سميث : عولمة السياسة العالمية، (الإمارات العربية ، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)، ص853.

² - محمد السيد سليم : مرجع سابق، ص70 .

³ - Malin Gunnarsson : Op.Cit ; p 187.

⁴ - جميل مطر و علي الدين هلال : مرجع سابق ، ص 23 .

⁵ - Mary E.Burfisher and others : Op.Cit; p6.

و يشير التكامل الاقتصادي إلى تشكيل التكتلات و التجمعات الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة ، و إنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات ، و التي سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى ، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة.

تختلف دوافع و أهداف التكتل في الدول النامية عن الدول الصناعية ، فهذه الأخيرة تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة ، أما الدول النامية فتسعى لتنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود كأساس الإقليمية قائم على فكرة التكتل¹ .

-التعاون الإقليمي: Regional cooperation-

يقصد بالتعاون مجموعة مكثفة من التعاملات و الاتصالات في المجالات المختلفة، التي تسمح بالبناء و تحقيق التقدم و تعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين مكانيا أو جغرافيا ، أو منتمين إلى دين واحد ، أو ذوي أصول عرقية واحدة.

إذا تم الربط بين التعاون و الإقليمية ، فالأمر هنا يتعلق بالتفاعلات في إقليم جغرافي معين، و بين عدة دول تنتمي إلى هذا الإقليم، و عادة ما يشمل التعاون الإقليمي على الاتصالات و التعاملات الحكومية و التفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجهات معينة² .

يعد التعاون الإقليمي مفهوم وسيط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة إقليمية معينة ، وهو وسيط لأنه يتخذ موقفا وسطا بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية ، و بين التعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى، و يرتبط بمفهوم التعاون مفهوم الانتشار فهناك أنماط من التعاون تنزع نحو الانتشار لمناطق أخرى و بهذا تعزز السلوك التعاوني .

هناك مجموعة من الخصائص يجب توافرها لتحقيق التعاون الإقليمي مثل القرب الجغرافي ، التوافق الثقافي و السياسي و الاجتماعي ، زيادة التعاملات و الاعتماد المتبادل ، إقامة منظومات مؤسسية مكثفة لتسهيل عملية الوصول إلى حل وسط و القضاء على الاختلافات ، وجود نمو اقتصادي فعال و مؤثر للدول المشاركة الذي يستمر بالتعاون مع الدول الأخرى .

أشار كينغ أوهاما في مقالته The rise of the region state إلى نوع ثالث من أنواع التعاون الإقليمي فقد تحدث عن الدولة الإقليمية Region-state التي تنشأ عن أقاليم اقتصادية طبيعية فيقول :

" إن هذه الدولة الإقليم من الممكن ألا تقع داخل نفس الحدود الجغرافية لأمة ما، سواء كان ذلك من جراء حادثة تاريخية أم لا، فأحيانا تتكون هذه الوحدات الاقتصادية المتميزة من أجزاء من الدول كتلك

¹ - أسامة المجذوب : العولمة و الإقليمية، (لبنان ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1998)، ص.ص، 49، 54.

² -حسن أبو طالب: "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط" ، السياسة الدولية، العدد 123 ، جانفي 1996 ، ص71 .

التي تجمع شمال إيطاليا وبلس كاتالونيا، الساك ، لورين أوبادن، وارترب مبورج ، و أحيانا ما تشكلها نطاقات اقتصادية تتخطى الحدود القومية، كالتى تجمع بين سان دييجو ،تجوانا، هونغ كونغ جنوب الصين ،أو التي تتألف من مثلث النمو المتكون من سنغافورة و جيرانها من الجزر الإندونيسية ، ففي الأيام الحالية و التي تتلاشى فيها الحدود تتواجد هذه النطاقات الاقتصادية تلقائيا و يصبح الأمر الجدير بالأهمية هو أن يمتلك كل اتحاد منهم مفتاح المشاركة الناجحة¹.

تعتبر الدولة الإقليم على نموذج التكتل الصناعي التجاري ،الذي لا يشترط أن تكون العلاقات بين دول، بل يمكن أن تنشأ بين مناطق داخل الدولة الواحدة ،أو مناطق في دول متعددة لا يشترط فيها التقارب الجغرافي بقدر أهمية التكامل الصناعي بينها².

هناك اعتقاد بوجود اختلاف أساسي بين التعاون الإقليمي و التكامل الإقليمي ، فحسب كريستيانزان Christiansen التكامل الإقليمي حدث في أوروبا في حين التعاون الإقليمي هو نوع من خصائص ظاهرة الإقليمية في العالم، لكن هيتني Hettne يشير إلى أن التكامل الإقليمي يعود إلى الحديث عن الإقليمية التقليدية التي تركز على العلاقات بين مجموعة دول متجاورة³.

للحصول على تعاون إقليمي هناك مجموعة من الخصائص يجب توافرها :

فحسب عبد المنعم سعيد تتمثل في القرب الجغرافي التوافق الثقافي ،و السياسي و الاجتماعي،و القضاء على الاختلافات ، زيادة التعاملات و الاعتماد المتبادل ،إقامة منظومات مؤسسية .
أما حسن أبو طالب يضيف ثلاث شروط لاكتمال تعاون إقليمي مستقر وهي:
-وجود نخب سياسية تلتزم بالتعاون الإقليمي و تؤمن بمسؤولياته الجماعية و عوائده المتوازنة.
-رأي عام ضاغط من أجل التحول إلى التفاعلات الإقليمية المفتوحة.

-تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام و استمرار التعاون الإقليمي⁴.

-**الجماعة الإقليمية Regional Community**: تشير إلى العملية التي بواسطتها يتحول الإقليم إلى فاعل نشيط بهوية متميزة و بشرعية و بهيكل صنع-القرار في إطار العلاقة مع مجتمع مدني إقليمي متجاوب تقريبا و متجاوزا الحدود القديمة للدولة، تدل الجماعة الإقليمية على التقارب و التوافق بين الأفكار الإقليمية المتناقضة أحيانا ،و بين المنظمات و العمليات ضمن إقليم معين⁵.

¹-عبد المنعم سعيد :مرجع سابق ،ص33 .

²- محمد السعيد إدريس :مرجع سابق ،ص144 .

³ - Fredrik Soderbaum : Op.Cit , p 6.

⁴ محمد عبد السلام :"ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 2001/09/11"، كراسات استراتيجية ،(مصر، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،السنة الثالثة عشر، عدد 167، 2003) ،ص8 .

⁵-ربيعي سامية :آليات التحول في النظام الإقليمي-النظام الإقليمي لشرق آسيا، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2008) ،ص 80 .

-**المنظمة الإقليمية**: عُرِفَت المنظمة الإقليمية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنها : " تلك الهيئات الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور و المصالح المشتركة و التقارب الجغرافي و اللغوي و التاريخي و الروحي، و تتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ من منازعات حلا سلميا و على حفظ السلم و الأمن الدوليين في منطقتها و حماية مصالحها و تنمية علاقاتها الاقتصادية و الثقافية¹.

وفق هذا التعريف يمكن استخلاص مجموعة من المميزات الخاصة بالمنظمة الإقليمية ممثلة فيما يلي :

1 -هيئة دائمة مشكلة من دول.

2 -تجمع بين الدول روابط جغرافية و مصالح مشتركة و روابط حضارية ثقافية.

3 -هدفها هو إحلال السلم و الأمن في النظام الدولي.

4-العمل على تنمية علاقات اقتصادية و ثقافية من خلالها تخلق شبكات حوار و اتصال بين الدول

و هو ما يعزز من الاستقرار الدولي.

5-أساس الإقليمية أو تجسيدها يكون من خلال إقامة منظمات إقليمية.

رغم تقديم منظمة الأمم المتحدة تعريفا واضحا حول المقصود بالمنظمة الإقليمية، فإن هناك اختلاف بين بعض الباحثين حول مفهوم المنظمة الإقليمية، فأكثريةهم يعتبرون أن الانتماء إلى منظمة واحدة و اتسام الدول بالجوار الجغرافي هما شرطان مطلقان لتعريف المنظمة الإقليمية.

في حين تعتبر أقلية أن كل منظمة لا تكون شروط العضوية فيها مفتوحة بشكل عام لكل الدول فهي بالتالي منظمة إقليمية حتى و لو ضمت دول من مناطق مختلفة²، إلا أنه و مع تطور الإقليمية كظاهرة و بروز الإقليمية الجديدة ساعد هذا على تطور المنظمة الإقليمية من حيث تركيبها الهيكلية و كذلك من حيث وظائفها العملية، و خاصة مع بروز ظواهر جديدة تميز بها النظام الدولي الجديد عن غيره من الأنظمة الدولية السابقة .

يشير التكتل الإقليمي من خلال هذه الدراسة إلى اتحاد مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا و المتقاربة سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا ضمن تنظيم قانوني دائم، له بنى مؤسسية و أهداف و مبادئ واضحة، و في هذا تقارب واضح و مفهوم المنظمة الإقليمية .

المطلب الثاني : الإطار النظري للإقليمية -النظام الإقليمي-

¹- أحمد الرشدي ، ناصيف يوسف حتي: مرجع سابق، ص 220 .

²- ناصيف يوسف حتي: مرجع سابق، ص 260.

إن الاهتمام بدراسة و تحليل النظام الإقليمي يرجع بالأساس إلى نظرية النظم، التي تعد من بين أهم نتائج المدرسة السلوكية، التي تسعى إلى تحليل المقومات و العوامل المختلفة التي تحدد السلوك الفردي و الجماعي ، و تحاول الوصول إلى الأنماط العامة و المتكررة لهذا السلوك من خلال الاعتماد على مناهج العلوم الطبيعية ، و من ثم تفسير هذه الأنماط¹ .

تعرف دراسة النظم الإقليمية تطوراً ملحوظاً منذ نهاية الحرب الباردة ، إذ أنه أثناء هذه الأخيرة ركز منظرو العلاقات الدولية على دراسة القوى الكبرى و التفاعلات التي تحدث على المستوى الأعلى من التحليل -النظام الدولي- باعتباره أفضل مستوى لتحليل التفاعلات الواقعة آنذاك ، وبالتالي تم التعامل مع الإقليمية كما يقول كانتوري Kantory و شيبغل Cheppigal كجزء من دراسة المناطق، دون مقارنتها ببعضها البعض، و في أحيان أخرى اهتم البعض كجوزيف ناي بدراسة النظم الإقليمية من منظور دراسة المنظمات الإقليمية ، كما ركز معظم منظري تلك الفترة على الأبعاد القانونية و الشروط التكاملية للتعاون الإقليمي، و بمرور تفاعلات جديدة مع نهاية الحرب الباردة انتعشت الدراسات الإقليمية وبدأ المنظرون بتطوير الدراسات السابقة، و ظهر ما أسماه باري سوشيتز بنظرية الإقليم Region theory و التي طورها كل من Krasner و Jevis و Osler Hampson و غيرهم² .

احتلت دراسة المناطق regions و الأنظمة الإقليمية Regional orders سابقاً مكانة ضئيلة في نظرية العلاقات الدولية ، أما حالياً فهناك كتب عديدة برهنت على أهمية المناطق كعامل مركزي في فهمنا للسياسات العالمية، فالأقاليم لم تصبح فقط من أكثر المواضيع أهمية في مجالات النزاع و التعاون كما في الماضي ، و لكن حصلت على استقلالية حقيقية عن تفاعلات القوى العالمية على المستوى النظامي³ .

إن التحليل النظامي يسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة و السياسة الدولية، إذ يركز على كافة المستويات من الكل إلى الجزء ، انطلاقاً من مستوى النظام الدولي فالإقليمي فالوطني و الربط بينها .

قبل التطرق لمفهوم النظام الإقليمي و خصائصه التفاعلية ندرج بعض التعريفات التوضيحية لمفهوم النظام باعتباره شق هام من مفهوم النظام الإقليمي.

النظام Order : عبارة عن شكل من أشكال تنظيم العلاقات الدولية ، يتضمن نمطاً معيناً من القيم

¹ - جميل مطر و علي الدين هلال: مرجع سابق ، ص 21 .

² - محمد السعيد إدريس: مرجع سابق، ص 8 .

³ - Amitav Acharya : The emerging regional architecture of world politics ,U.S.A, Sheridan press, vol 59, N4, July 2007, p629.

و قواعد السلوك التي تحكم التفاعلات بين وحدات النظام، يتغير النظام من حالة لأخرى وفقا لمجموعة من الشروط كالقدرة على التكيف، و القدرة على تحقيق أهداف وحداته، الحفاظ على الاستقرار الداخلي¹. كما يشير النظام إلى مجموعة من الوحدات ترتبط فيما بينها بعلاقات و تعد بمثابة مرتكزات وتتميز بخصائص مشتركة تؤدي إلى وجود روابط بين هذه الوحدات، و تتيح العلاقات بينها إمكانية الاتصال و التأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي²، فالنظام هو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوك البشري على كافة المستويات.

أما تشارلز ماكلياند Charles Maclelland فيعرف النظام على أنه : " بنية لها عناصر مرتبطة و متفاعلة مع بعضها البعض، و لها حدود محدودة تفصلها عن بيئتها و محيطها ". أما هوفمان Hoffman فيعرفه على أنه: " نموذج العلاقات ما بين الدول القاعدية"³.

في حين ربط جيمس روزنو James Rosenau مفهوم النظام بأهم مستوى تحليل في العلاقات الدولية وهو المستوى الدولي، و ذلك لأنه الأكثر فهما عن مستويات التحليل الموجودة في الحقل المعرفي، و ذهب إلى أن تركيز الباحثين عليه سيمكنهم من دراسة نمط التفاعلات Pattern of interactions التي يفرزها النظام الدولي ككل، لذلك يستحسن عدم استبداله بمستوى أدنى من التحليل، لأن ذلك سيفقد الباحث الاستفادة من الكثير من مزايا التحليل من أهمها :

* القدرة التفسيرية للنظام الدولي، رغم نقص المعلومات في هذا الصدد.

* إغفال الوحدات السياسية كفاعل مهم في النظام الدولي⁴.

من بين المفاهيم القريبة من مفهوم النظام، نجد مفهوم المنتظم system، فهذا الأخير يشير إلى نسق من العلاقات تتميز بالوضوح و الاستمرارية بين الوحدات أو الأطراف المتعددة المكونة لهيكل أي نظام .

حسب مارسيل مارل M. Merl المنتظم عبارة عن مجمل العلاقات بين عدد محدود من اللاعبين،الذين يضمهم نمط بيئي معين،و يخضعون لصيغة تنظيمية ملائمة، فدراسة المنتظم تساعد

¹ - سعد حقي توفيق : النظام الدولي الجديد، (لبنان ،دار الأهلية، ط 1 ،1999)،ص44.

² - جهاد عودة : النظام الدولي، (مصر ، دار الهدى، ط1، 2005)،ص9.

³ - Kenneth waltz : Theory of international politics, (USA : Addison Wesley publishing company, 1979) P49.

⁴ - James N.Rosenau : International politics and foreign policy, (New York : free press, 1969) P22.

على كشف أنماط التفاعل بين مختلف الوحدات السياسية في السياسة الدولية سواء كانت دول ، منظمات حكومية أو غير حكومية، شركات¹.

فمصطلح النظام إذن لا يقتصر على مجال العلاقات الدولية أو حتى على العلوم السياسية ،حتى أن مورتن كابلان اعتبر أن كل سلسلة من المتغيرات نستطيع تقنيا اعتبارها نظاما² . قام العديد من المنظرين بدراسة النظام على مختلف مستوياته ، فعلى المستوى الوطني برزت دراسات دافيد استن **David Easton** وألموند **G.Almond** ودونش **K.Deutsch** حول النظام السياسي الوطني و تفاعلاته الداخلية و الخارجية ، أما على المستوى الدولي فقد برزت العديد من الدراسات التحليلية لتفاعلات النظام الدولي ،منها نظرية **H.Morgenthau** و نموذج كابلان **M.Kaplan** وكذا اهتمام وولتز **K.Waltz** بمستوى النظام الدولي باعتباره أحسن مستوى تحليل للعلاقات الدولية نتيجة لشموليته كل التفاعلات.

بعد التطرق لمفهوم كل من النظام والإقليم يمكن طرح التساؤل التالي :

ماهي الكيفية التي تنتج بها الأقاليم النظام **Order**؟ هذا هو السؤال المركزي الذي يطرحه المنظرين حول البنية الإقليمية الخاصة بعالم السياسة ،وهنا يرى ألكابا **Alagappa** أنه بينما النظام هو مصطلح متقلب **Slippery** في العلاقات الدولية ، و يمكن استعماله بطرق متعددة ، فإن صناع القرار و الأكاديميين يستعملون المصطلح باعتباره مفهوم واضح ذاتيا.

إن الطلبة المتخصصين في العلاقات الدولية استعملوا مصطلح النظام على المستويين الدولي و الإقليمي بطريقتين :

*الاستعمال الأول استخدم لوصف الوضع **Status quo**: هنا النظام يعني توزيع القوة أو الترتيب الراهن

المؤسساتي **Institutional arrangement** بصرف النظر عن نتائج السلم أو النزاع.

*الاستعمال الثاني استخدم النظام هنا بمعنى أكثر معيارية و يشير إلى استقرار متزايد ، و القدرة على التنبؤ بانعدام السلم³.

على المستوى الإقليمي يرجع ظهور مفهوم النظام الإقليمي للدوافع التالية:

*الدافع الأمني :حاجة الدول للأمن خاصة بعد بروز سياسة الاستقطاب، و عمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي على الحصول على مناطق نفوذ في مناطق مختلفة من العالم.
*الدافع السياسي و الاقتصادي :رغبة قادة الدول في إنجاز مصالح مشتركة لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم.

¹ - سعد حقي توفيق:مرجع سابق،ص40 .

² - محمد السعيد إدريس: مرجع سابق،ص16 .

³ - Amitav Acharya: The emerging regional architecture of world politics ,Op.Cit,p637.

*المتغيرات الدولية: سعي الدول المتوسطة و الصغيرة وراء أدوار أكبر في السياسة الدولية .
*صعوبة إدراك واقع العلاقات الدولية من خلال التركيز على مستوى النظام الدولي ما أدى بالمنظرين للتركيز على مستوى التحليل الإقليمي.

حدوث تفاعلات إقليمية ذات تأثير عالمي أدت لتطور هذا المستوى التحليلي¹، و يرى كل من الأستاذين كانتوري Kantory و شبيغل Cheppigal أن هناك ستة أسباب لاعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة لتحليل السياسة الدولية :

*مساهمته في تعميق دراسة العلاقات الدولية فهو مستوى تحليل وسطي بين مستوى الدولة و المستوى العالمي.

*يساعد في تصحيح رؤية بعض الباحثين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهيم ما يؤدي لتغييب عوامل هامة تتعلق بطبيعة و خصوصيات الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي.

*يساعد أخصائي المناطق بأن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم.

*يساعد في القيام بالدراسات المقارنة لسياسة دولة على المستوى الإقليمي الدولي.

*يساعد في القيام بالدراسات المقارنة بين منطقتين مختلفتين.

*يساعد في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي² .

أما أوران يونغ O.Young قدم نموذج الانقطاع Discontuniuty model في النظام الدولي من خلاله يفسر المعطيات العملية لقيام النظم الإقليمية، إذا اعتبر أن كل إقليم له خصائص و عوامل تأثير تميزه عن بقية الأقاليم الأخرى، و هو ما يؤثر على النمط التفاعلي القائم بين الوحدات المشكلة له ، و يرى يونغ أن ما زاد من أهمية اعتماد المستوى الإقليمي كأداة تحليل سياسية، هو حدوث مستجدات في الستينات طبعت المناطق الدولية بخصوصيات هامة، كغياب حرب دولية عالمية تؤدي لحدوث محور على المستوى الدولي ، و هذا ما سمح لكل منطقة من تطوير خصوصياتها، إضافة إلى إحياء أو قيام قوى كبرى و أخرى إقليمية ، و ازدياد عدد الدول المستقلة خاصة في آسيا و إفريقيا ، إضافة إلى ازدياد مستوى الوعي السياسي و كذا قيام نزاعات جديدة لا علاقة للقوتين العظيمتين بإنشائها³ .

¹- محمد مجدان: العالم العربي و العلاقات الأطلسية"دور النظام الإقليمي العربي و تأثيره فيها"1970-1990، (إشراف محمد

شليبي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008، ص.ص، 28-29 .

²- ناصيف يوسف حتي: مرجع سابق، ص56.

³- المرجع السابق ، ص55.

و قد أكد يونغ على نمو التداخل بين المحاور العالمية أو تلك التي تشمل النظام ككل للسياسات الدولية من ناحية ، و بين مناطق إقليمية أو نظم فرعية حديثة الظهور و شديدة التشعب من ناحية أخرى¹.

و بهذا صاغ أوران يونغ عوامل الارتباط و الانقطاع بين كل من النظامين الدولي و الإقليمي فيمايلي:

- هناك فواعل وقضايا تلعب دور في كل النظام الدولي و معظم النظم الإقليمية الفرعية.
- كل نظام إقليمي يتميز بفواعل و مصالح و أنماط صراعية و توازنات قوى خاصة.
- كل إقليم منفصل عن الآخر .

- هناك إمكانية ارتباط بين عدد من النظم الإقليمية.
- يمكن أن يختلف نمط العلاقات بين العناصر العالمية و الإقليمية في كل نظام إقليمي².
عموما تسعى دراسة النظم الإقليمية لتحقيق ثلاث أهداف :

1- محاولة وضع إطار لتفاعل الوحدات السياسية داخل النظم الفرعية.

2- محاولة إجراء دراسة مقارنة بين نظامين فرعيين دوليين.

3- دراسة العلاقة بين نظام فرعي و نظام دولي³ .

هناك العديد من التسميات التي تصف مفهوم النظام الإقليمي، فالبعض يطلق عليه تسمية النظام الدولي التابع International subordinate system كناية عن العلاقات بين الدول المرتبطة والتابعة للنظام الدولي، كما يطلق عليه تسمية النظام الفرعي Sub-system أو النظام الإقليمي الفرعي، أو نظام الدول الفرعي، إذ يشكل النظام الإقليمي نطاقا فرعيا ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي، أي أن النظام الدولي مفكك إلى عدة نظم فرعية، وهذا لتمتع العديد من الأقاليم بقدر واضح من الانقطاع و التمايز عن النظام الدولي ، كما تم الإشارة إلى ذلك سابقا ضمن نموذج أوران يونغ⁴.

يقصد بالنظام الإقليمي مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، و تربطها عوامل مشتركة في المصلحة و الولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الدولي على الشعور الذاتي بالتميز و التعاون، وربما

¹- عبد المنعم سعيد: الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، أكتوبر 1995، ص21 .

²- محمد السعيد إدريس: مرجع سابق، ص115.

³- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، ترجمة وليد عبد الحي : النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (لبنان، كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، ط1، 1985)، ص118 .

⁴- محمد مجدان :مرجع سابق، ص23 .

التكامل الإقليمي في مرحلة لاحقة في مجالات الأمن و الاقتصاد و الاجتماع و كافة المجالات الأخرى¹.

وهنا يتضح الفرق بين تسمية النظام الإقليمي، الذي يقوم على فكرة تجميع الدول في نظم إقليمية، و تسمية نظام فرعي أين تشير إلى تفكيك النظام الدولي إلى نظم إقليمية فرعية . كما يشير النظام الإقليمي إلى نوع من العلاقات و التفاعلات بين مجموعة من الدول ، التي تقع داخل إقليم جغرافي واحد ، و يشير إلى ذلك المجال الجغرافي الذي يضم دولاً متجاورة تتداخل مع بعضها البعض في أنماط معقدة من التفاعلات و التعاملات تحقيقاً لأهداف و مصالح مشتركة. يرى البعض أن النظام الإقليمي ينشأ في الأصل حينما يصل نسق التفاعلات السياسية بين القوى المحلية لمنطقة ما ، مستوى معيناً من الكثافة و يمكن قياس درجة و كثافة هذه التفاعلات بحدوث الصراعات و الحروب من جانب، و مظاهر التعاون و التحالف... الخ من جانب آخر ، و أيضاً كثافة العلاقات الدبلوماسية العادية بين مختلف الفرقاء ، و إدراك الفاعلين لبعضهم البعض ، و تصوراتهم الذاتية عن أدوارهم و قدراتهم .

عرف ميشال هاس Michael Haas النظام التابع بأنه: "شبكة تفاعلات سياسية محددة ذاتياً بين أعضاء منطقة في مجال محدد"².

لتحديد النظام الإقليمي لابد من توفر مجموعة من الشروط تتباين من مفكر لآخر ، و تتمثل فيما يلي:

* البعض يركز على شرط التقارب الجغرافي Geographic proximity كأساس لتمييز النظم الإقليمية .

* البعض الآخر يركز على وجود عناصر التماثل Hemogenity بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية .

* اتجاه آخر يرى أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها فالعمل المحدد في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات Interactions بين الدول و بعضها البعض³.

عموماً يعتمد النظام الإقليمي معايير أساسية في تحديد وجوده أبرزها :

1- إقليم جغرافي محدد تركز عليه علاقات الجوار الإقليمي، التي بدورها تشكل أساس التمييز بين النظم الإقليمية، فالدول المتقاربة جغرافياً أكثر تفاعلاً بغض النظر عن الدول الكبرى التي تتجاوز هذه الفرضية لاعتبارات استراتيجية عسكرية اقتصادية، و هو ما برز في نموذج الإقليمية الجديدة.

¹- هاني الياس خضر الحديثي: صراع الارادات في آسيا، (سوريا، مركز الشرق للدراسات، ط1، 2007)، ص37 .

²- محمد مجدان، مرجع سابق، ص31 .

³- جميل مطر و علي الدين هلال، مرجع سابق، ص24 .

- 2- اعتراف عالمي بأن الإقليم يشكل حالة متميزة عن النظام العالمي .
- 3- وجود عناصر مشتركة ثقافية و اجتماعية و اقتصادية تحدد الشعور بهوية الانتماء الإقليمي .
- 4- وجود تفاعلات سياسية و اقتصادية و ثقافية و اجتماعية و معلوماتية بين دول الإقليم يتحدد في ضوءها المصالح الإقليمية المشتركة و اتجاهاتها، على أن يتم ذلك باستقلالية عن ضغوطات النظام الدولي، وهذا لا ينفي التفاعل بين هذا الأخير و النظام الإقليمي¹ .
- يلاحظ كل من ميلنر Milner و مانسفيلد Mansfield أنه ينظر إلى الأقاليم طبقاً لشروط غير جغرافية بصفة متزايدة ، فالقرب المادي أو الاشتراك في نفس العلاقات الثقافية و اللغوية و السياسية و الاقتصادية لا يمكن اعتبارها لمدة طويلة شروط كافية لخلق الأقلمة Regionness .
- في حين يرى كل من أدلر Adler و كراوفورد Crawford أن الأقاليم هي ليست تصور قائم على شرط التقارب الجغرافي Geographic contiguity، لكن يجب الاعتماد على شروط سياسية اجتماعية، ثقافية ، و كذا اقتصادية ، و التفاعلات فيما بين الدول التي غالباً و ليس دائماً تتواجد بنفس الفضاء الجغرافي.
- زيادة على ذلك برز أو نمت اتجاه يرى أن الأقاليم تقوم على شروط تصورية Ideational terms ، إذ يمكن أن تعبر الأقاليم عن الهويات الجماعية²، وهذا الاتجاه تطور مع منظري النظرية البنائية .
- وقد أدرج وليام تومسون W.Thompson واحد و عشرين صفة تستخدم في تحديد معالم المنظومة الإقليمية³ .
- أما بريتشرف فقد وضع ستة شروط لقيام النظام الإقليمي، في حين حصرها ديفيد مايرزفي ثلاثة شروط لقيام النظم الإقليمية ، و حددا شبيغل و كانتوري سبعة معايير لتعريف النظام الإقليمي ، في حين تحدث ريبست عن خمسة أنواع من النظم الإقليمية وفقاً لخمسة أنواع من المعايير⁴ .
- فيما يرى أحمد فؤاد رسلان أن هناك متغيرات يتميز بها النظام الإقليمي، و هي ما يسميها جميل مطرو علي الدين هلال جوانب النظام الإقليمي استناداً إلى نظرية النظم الدولية، فكافة النظم الإقليمية تشمل على خمسة 5 أبعاد من خلالها يتم فهم وتحليل مختلف التفاعلات الداخلية و الخارجية و هي :
- * وحدات النظام Units: و هي القوى الفاعلة في المنطقة ، قد لا تقتصر على أطراف الإقليم بالمعنى الجغرافي ، رغم أنها تظل الأعضاء الأساسية في الإقليم .
- * التفاعل Interactions: التفاعل بين وحدات النظام ، و هو يتخذ أنماطاً أو نماذج سلوكية مختلفة (صراع/تعاون) وفق قواعد معينة، إضافة إلى الخصائص البنوية للنظام، أي سمات النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول المكونة للنظام، و مدى وجود تماثل أو تقارب بينها .

¹ - هاني الياس خضر الحديثي :مرجع سابق ،ص37 .

² - Amitav Acharya : The emerging regional architecture of world politics ,Op.Cit,p633 .

³ -فواز جرجس :مرجع سابق،ص23 .

⁴ -محمد السعيد إدريس: مرجع سابق،ص24 .

*الوسط: Environment الوسط الإقليمي ، و هو البيئة المحيطة التي تشمل على العوامل المحددة و المناخ العام، الذي يميز العلاقات الإقليمية ، فكل نظام إلا و له بيئته التي يتفاعل في إطارها والنظام الإقليمي له إطار سياسي دولي له محدداته و قيوده ، و هنا يجب التمييز بين قلب النظام و أطرافه و الدول الهامشية ثم نظام التغلغل .

*حدود النظام Boundaries و هي الخطوط التي تميز نظام إقليمي عن النظم الأخرى ، و تحدد طبيعته و أطرافه .

*هيكل النظام: Structure و يعبر عن خصائص و مكونات القوة و التأثير داخل النظام¹ ، أي نمط الامكانات أو مستوى القوة في النظام، ما يعني مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام، أي هل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات؟ أم يوجد نوع من التراتبية في توزيع القوة؟ أم أنه هناك شكل من الاستقطاب بين دوليتين أو أكثر على قيادة النظام؟ و لتحديد ذلك هناك ثلاث عناصر من القوة ممثلة في العناصر المادية ، العناصر العسكرية ، و العناصر النفسية .

إضافة إلى نمط السياسات و التحالفات الذي يشير إلى طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي ، والسياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى ، و التحالفات التي تدخلها في إطار النظام² .

إن دراسة الأنظمة الإقليمية تشمل بنية و تنظيم المناطق ثقافيا ، سياسيا، اقتصاديا، و التفاعلات الاستراتيجية التي تحدث على المستويين الداخلي و الخارجي و مابين المناطق ، وكذا العلاقة بين هذه التفاعلات و النظام الدولي، الذي يعتبر عامل حيوي في فهمنا للطريقة التي تتم بها السلوكيات في العالم.

عرض منظري النظم الإقليمية مجموعة من النماذج التفسيرية ، التي تعكس العلاقات الإقليمية الداخلية أي بين الوحدات المشكلة للنظام الإقليمي، و العلاقات الخارجية في كلا الجانبين ، أي علاقة الأقاليم فيما بينها و علاقة هذه الأخيرة بالنظام الدولي ، و هنا اختلف الباحثين في هذا المجال حول المعايير التي تحدد طبيعة كل تفاعل، فالمناطق تعرف من خلال الأنواع المتنوعة للقوة، القوة العليا super power و القوة العظمى اللتان يشكلان بالأساس دول القلب core states ، و قوى إقليمية أقل امتداداً³ .

وبهذا الخصوص قدم بريتشر Bretcher ثلاثة مستويات تحليلية للنظم الإقليمية ضمن ما أسماه ب المعالم الهيكلية أو المقومات البنائية للنظام ، و تشمل تحليل مستوى القوة و توزيعها و أنماط التكامل السياسي و الاقتصادي التنظيمي، و كذا طبيعة الارتباط بين النظامين الدولي و الإقليمي ، في حين عرض وارنر فيلد Werner J. Feld و جافن بويد Gaven Boyd تسع مستويات تحليلية .

¹- محمد عبد السلام: مرجع سابق، ص10 .

²- جميل مطر و علي الدين هلال: مرجع سابق، ص27 .

³ - Amitav Acharya : The emerging regional architecture of world politics ,Op.Cit,p630.

عوما تخضع تفاعلات النظام الإقليمي لمجموعة من المحددات يمكن توضيحها من خلال مايلي:

***1-هيكلية النظام الإقليمي و خصائصه البنائية :**

تتحدد تفاعلات النظام الإقليمي بناءا على هيكلية، و هي تشير إلى عدد الفواعل وقدراتها و تباين أدوارها أو المستويات التي يتكون منها النظام ،وهنا يقسم كانتوري وشبيغل النظام الإقليمي إلى ثلاث قطاعات رئيسية هي:

***-القطاع المحوري أو المركزي:** The core sector يضم الفواعل الرئيسية في النظام ،و قد حددها ديفيد مايرز في ثلاثة أنواع:

-المهيمن الإقليمي: Regional hegemonos أو المتطلع إلى الهيمنة Aspiring hegemonos، و هي دولة أو دول تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي.

-المساوم: Bargainer هي دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة لذلك، يمكن أن يوجد أكثر من مساوم.

-الموازن : Balancer هي الفاعل الذي يوازن بين الفاعلين السابقين، يتوقف توازن النظام على قوة هذا الطرف، و عدم انحيازه لأي من الطرفين الآخرين.

***-القطاع الطرفي:** The peripheral sector يركز كل من شبيغل و كانتوري في تحديده على عامل التجانس، إذ تكون دول هذا القطاع أقل تجانسا من دول القطاع السابق، وكل ما يربطها بالنظام هو الترابط الجغرافي، في حين يركز ديفيد مايرز على عامل القوة ،أما بيرسون فيحددها من خلال تفاعلها في حالات النزاع و المشاركة و المساعدة.

كما تتحدد هيكلية النظام من خلال طبيعة ومستوى التماسك، Cohesion أي مدى التشابه في خصائص الكيانات السياسية ،و درجة التفاعل فيما بينها ،إضافة إلى بنية القوة للنظام الإقليمي ،و يقصد بها القدرة المتاحة أو المحتملة لدولة ما على صنع القرارات التي تحقق مصالحها ،و قد تكون القوة مادية أو معنوية، فتوزيع القوة داخل النظام الإقليمي تساهم في تشكيل هيكلية و أنماط تفاعلاته ،فشكل توزيع القوة يؤثر مباشرة على درجة الاستقرار السياسي و طبيعة الصراع داخل النظام الإقليمي.

***2-طبيعة النظام الإقليمي:** أي الخصائص العامة التي يتميز بها النظام و فواعله، من صفات مثل مدى امتداد المهيمن الإقليمي ،و علاقات الأطراف الأخرى مع الوضع، و طبيعة الاتصالات داخل النظام من حيث الكثافة و السيولة ،فزيادتها تساهم في ترسيخ علاقات التعاون و الحوار، و طبيعة التهديدات من حيث مصادرها ، و أنواعها و درجاتها .

***3-نظام التغلغل أو التدخل:** Intrusive system له دور بارز في تفاعلات النظم الإقليمية ،و هو يشير إلى تدخل القوى الخارجية في شؤون النظام الإقليمي ، التي قد يفوق أحيانا تأثيرها تأثير أي دولة أخرى ضمن الإقليم، و قد حدد ريجنز Wriggins ثلاثة مداخل تفسر دوافع تدخل القوى الخارجية،

و هي كأن تكون لديها مصالح حيوية في الإقليم، أو تربطها علاقة مع أحد أطرافه، أو دوافع تنافسية، أو تلبية لرغبة أحد أطراف الإقليم في التدخل لموازنة قوة داخلية تسعى للسيطرة و التدخل في الشؤون الداخلية.

يحدث داخل النظام الإقليمي أنماط تفاعلية مختلفة، قد تكون ناتجة عن أثر التغيير في قوة الدولة على الاستقرار السياسي داخل النظام، و هنا افترض أوجانسكي من خلال نظريته "نظرية تحول القوة" أربعة أنماط، يتوقف على تفاعلها استقرار النظام من عدمه، و هي دولة قوية و راضية، دولة قوية و غير راضية، دولة ضعيفة و راضية ، دولة ضعيفة و غير راضية .

قد تنتج الأنماط التفاعلية بناء على توزيع القوة، من حيث التركيز و الانتشار، و طبيعة استخدام القوة من حيث التكافل و عدم التكافل ، و المخطط التالي يوضح ذلك¹.

العلاقة بين درجة تركيز القوة و طبيعة علاقات القوة

درجة تركيز القوة

منخفضة	مرتفعة	طبيعة علاقة القوة
نمط مشاركة	نمط قيادة	تكافلية
نمط تنافس	نمط تهديد	غير تكافلية

كما أن التغيير في هيكلية النظام تنتج أنماط تفاعلية أخرى من حيث تأثيرها على وظائف النظام، و تتمثل هذه الأخيرة في التكامل، الأمن، التنمية، الشرعية، التكيف، و هي تختلف باختلاف بنية النظام من تعددي إلى ثنائي إلى أحادي².

يرى بوزان Barry Buzan في كتابه " الشعب، الدول و الخوف" People, States and Fear أن الأنظمة الإقليمية تتكون من عنصرين أساسيين :

1. توزيع القدرات بين الفواعل المركزية.

2. نسيج الصداقة Amity و العداوة Emity³، و من خلال هذا النسيج تتراوح التفاعلات بين أعضاء النظام الإقليمي ، أقصى عداوة و أقصى صداقة ، و هو ما أسماه كانتوري و شبيغل طيف العلاقات .

The spectrum of relations

¹ - محمد السعيد إدريس: مرجع سابق، ص.ص، 55. 83 .

² - جهاد عودة، مرجع سابق: ص.ص، 14. 17 .

³ - Marcel Merl : Les relations international à l'épreuve de la science politique, Paris : Editions Economica, 1993, P 73.

كما أن نوع التوازن داخل النظام الإقليمي يحدد طبيعة تفاعلاته الداخلية، والتوازن داخل النظام الإقليمي يتنوع من سعي لتوازن داخلي ، إلى السعي لتوازن إقليمي، ليمتد إلى توازن القوى الخارجية، إضافة إلى الأنماط التعاونية و الصراعية بين أطراف النظام الإقليمي ، التي تلعب دورا بارزا في تحديد تفاعلاته¹.

إن تحليل النظم الإقليمية تطور بشكل ملحوظ بعد الحرب الباردة ، خاصة مع تطور ظاهرة الإقليمية و بروز الإقليمية الجديدة، وهو ما ساهم في بلورة أطر نظرية متعلقة بجميع القضايا من نزاع و أمن و تعاون و تفاعلها على المستوى الإقليمي، فلم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي كما كان سائدا في بدايات ظاهرة الإقليمية، إضافة إلى دراسة التكتلات الإقليمية المتشكلة على مستوى الأقاليم ودورها في تفعيل مثل هذه القضايا و الآليات التي تتبعها في تحقيقها، سواء تعلقت بالعلاقات التعاونية أو بالعلاقات الصراعية، إذ تشكل التكتلات الإقليمية إطار هام في تفعيل الحوار الإقليمي و مواجهة التحديات التي تتطلب تعاون جماعي لتجاوزها.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن كل تكتل إقليمي هو نظام إقليمي ، و هو ما تبين من تقارب محددات تشكل النظم الإقليمية مع شروط التكتل الإقليمي، فهذا الأخير يقوم بناء على التقارب الجغرافي و السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، كما أن التفاعلات التي تتم على هذا المستوى تفسر من خلال أطر تحليل النظم الإقليمية .

إلا أن ليس كل نظام إقليمي هو تكتل إقليمي بدليل منطقة الشرق الأوسط التي تصنف حسب مجموعة من الباحثين على أنها نظام إقليمي، إلا أن هذا النظام الإقليمي لا ينعكس في تكتل إقليمي واحد وهذا راجع إلى تباين الوحدات المشكلة له من حيث المصالح، ونظرة النخب السياسية اتجاه الظاهرة التكاملية، إضافة إلى التواجد الإسرائيلي بالمنطقة والتدخل الخارجي الواسع في الإقليم .

ولهذا فمفهوم النظام الإقليمي لا يعكس دائما العلاقات التعاونية ، إذ قد يحمل النظام الإقليمي في طبيعته علاقات صراعية ، قد تتجاوز في بعض الأحيان العلاقات التعاونية ، و هذا بعكس التكتل الإقليمي، الذي تعكس علاقاته بصورة واضحة العلاقات التعاونية أكثر من التفاعلات الصراعية ، و بهذا يمكن اعتبار التكتل الإقليمي كأهم إطار لتحقيق تعاون إقليمي ، خاصة في ظل توحد رؤى الوحدات المشكلة للتكتل الإقليمي حول مفهوم التهديد و طبيعته.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الإقليمي و نماذجه النظرية

عرفت الظاهرة الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة تطورا كبيرا، فمن حيث الفواعل لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد الذي تناط به الوظيفة الأمنية ، و إنما امتدت لتشمل فواعل أخرى من النظام العالمي، وهذا تبعا لتنوع مواضيع و قضايا الأمن ، فبعدما كان الأمن يقوم بالأساس على مواجهة التهديدات العسكرية، برز على الساحة الدولية مجموعة من التهديدات عرفت بالأخطار الغير عسكرية

¹ - محمد السعيد إدريس: مرجع سابق، ص.ص، 84، 88 .

هذه الأخيرة لم تكن منعدمة في الماضي، إلا أن الأوضاع التي وجد فيها النظام الدولي أثناء الحرب الباردة لم يسمح بظهورها بشكل واضح، فكانت تعتبر بمثابة أخطار فرعية ضمن الاختصاص الداخلي للدول، مقارنة مع الصراع الذي كان قائماً بين القوتين العظيمة، وهنا يبرز تأثير بنية و تفاعلات النظام الدولي على ظواهر العلاقات الدولية و تفاعل وحدات النظام معها .

بسبب بروز تهديدات جديدة على مختلف المستويات (على المستوى الدولي و الإقليمي ظهور ظاهرة الإرهاب التي تشكل خطر دولي، الأزمات المالية العالمية، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، أزمة المياه، إضافة إلى تصاعد حدة النزاعات التي تشهدها العديد من الأقاليم، وكذا الأخطار الاجتماعية من فقر و مجاعة و أمية... الخ، و على مستوى الدولة فإن تفاقم ظاهرة النزاعات العرقية و الإثنية صار يهدد وجود الدولة المادي، خاصة تلك الدول التي تعرف بالدول الفاشلة)، أدى ذلك إلى تعقد مفهوم الأمن، ما نتج عنه إعادة النظر في المفهوم، و هو ما انعكس في بروز مفهوم الأمن الشامل و الأمن المجتمعي و الأمن الإنساني .

إن مفهوم الأمن الإقليمي هو الآخر من بين مفاهيم الأمن التي تمحورت و التغيرات التي عرفها النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، فتنوعت مواضيعه و آليات تحقيقه.

المطلب الأول : مفهوم الأمن

أدت التغيرات التي طرأت على البيئة الدولية المعاصرة، إلى بلورت العديد من المفاهيم في مختلف العلوم الاجتماعية و الطبيعية، و لهذا برزت محاولات كثيرة لتعريف هذه التغيرات و وضع إطارها المفاهيمي و تأثيراتها على المجتمعات و الأفراد و الدول.

و الأمن هو أحد المفاهيم التي تعرضت لهذه الموجة من التغيير، فهو مفهوم نسبي و متغير و مركب و ذو أبعاد عدة و مستويات متنوعة، يتعرض لتحديات و تهديدات* مباشرة و غير مباشرة من

مصادر مختلفة، تختلف درجاتها و أنواعها و أبعادها و توقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فلم يعد الأمن يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية ومعناه العسكري، وإنما اتخذ أبعاداً أشمل من ذلك¹.

عرف أولمان Ullman في سنة 1983 التهديد Threat على أنه: " عمل أو سلسلة أحداث يهددان بشدة و في مدى قصير حالة الاستقرار في الدولة ، أو يهددان بشكل ملحوظ من خلال التضيق من مدى أو حجم الاختيارات السياسية المتوفرة لدى حكومة الدولة ، أو لدى الكيانات الغير حكومية، أو الوحدات الخاصة (أشخاص، مجموعات، شركات) ضمن الدولة"².

إن مفهوم الأمن أوسع من أن تكون الدولة موضوعاً وحيداً له، ففي السنوات الأخيرة لوحظ أن مواضيع الأمن تخرج عن إطار الدولة والتهديدات العسكرية، و هذا بظهور مواضيع جديدة حول الاقتصاد، المجتمع، البيئة، الخ...، فموضوع الأمن تطور تبعاً لتعدد فواعله من جهة*، وتبعاً لبروز أخطار جديدة Nouveaux risques من جهة أخرى، و هو ما أعطى صفة المرونة لمفهوم الأمن، فهذا الأخير صار مفهوم هولي يضم في طياته العديد من الأبعاد بهدف التقليل من التهديدات العسكرية Des menaces militaires و الغير عسكرية non militaires، وهو ما أدى إلى بلورة أطر مفاهيمية جديدة للأمن، بعدما كان الأمن الوطني هو الصيغة الأمنية المسيطرة على حقل الدراسات الأمنية، الذي تجسد من خلال المنظور الواقعي، الذي يحلل الأمن انطلاقاً من المسلمات الآتية:

* إن النظام الدولي يتميز بالفوضى Anarchique أي انعدام سلطة مركزية جماعية .
*تطور الدول قدراتها العسكرية للدفاع، أو لزيادة تأثيرها على الآخرين، فالأمن مشتق من القوة.
* عدم الثقة L'incertitude هو عامل مهم في وضع الاستراتيجيات، وفقاً لمبدأ "كل لنفسه" Chacun pour soi، فالأمن معطى نادر فكل دولة تكافح من أجل البقاء، لذا تعمل على الحصول على أمن موازي على الأقل للدول الأخرى.

* هناك فرق بين التهديدات و التحديات، فهذه الأخيرة تعني المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة و تحد من تقدمها، وتشكل حجرة عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها و مصالحها الحيوية الذاتية و المشتركة و يصعب تجنبها أو تجاهلها، أما التهديدات فإنها تدخل ضمن نطاق الأمن الخشن، كما أنه يكون مباشر باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، و تأثيره مباشراً في الأمن، أما التحدي فإنه على المدى المتوسط أو البعيد يؤدي إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي أو الإقليمي، قد يختلف مفهوم التهديد من منظور لآخر ومن فرد لآخر.

1 سليمان عبد الله الحربي: مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 19، صيف 2008، ص 9.

* بروز فواعل جديدة حكومية étatiques و غير حكومية non étatiques و زيادة تأثير المجتمع المدني أعطى مفاهيم جديدة للأمن، فكل فاعل يعرف الأمن تبعاً للمعايير التي يعتمد عليها في تفاعلاته، و تحقيق أهدافه.

² - Peter Hough : Understanding global security, London , routledge, first published ,2004,p7
<http://www.sagepublications.com>.

*يرتبط استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي بشكل كبير ببنيته ،فالأمر مشروط بتوزيع القدرات خاصة العسكرية.

الدولة هي فاعل وحيد و عقلائي و بالخصوص في القضايا الأمنية^{1}.

منظري هذا المنظور ركزوا على المفهوم الخشن للأمن أي الأمن الصلب، Hard security ويقصد به الطابع العسكري للأمن (التقليدي) إذ يتعلق بالشؤون الدفاعية و العسكرية،حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد²،فسياسة الدولة حسب الواقعيين تمتد إلى حيث يمتد أمنها القومي ،فالسياسة الدولية حسب مورغنطاو Hans Morgenthau "هي جهد مستمر للحفاظ على سلطان أي دولة وزيادته مع الحد من سلطان الدول الأخرى والإقلال منه أيضا " وسلطان الدول يعتمد بشكل كبير على ضخامة المؤسسات العسكرية³.

كما ارتبط التحليل الواقعي للأمن بمفهوم الأمن القومي ،الذي يرتبط حسب بوزان بمفهومي التهديدات و الانكشافات ،فإدراكها يعطي معنى للأمن القومي كمشكلة سياسية ،إذ يمكن لسياسة الأمن القومي أن تتجه نحو الداخل ،لتخفيض من انكشافات الدولة التي غالبا ما تكون محددة و ملموسة ،كما تتجه نحو الخارج لتخفيض من التهديد الخارجي ،بالتصدي لمصادره و هذا يعرف نوع من الصعوبة بسبب:

1*صعوبة قياس الذاتية و الموضوعية في موضوع التهديد للأمن القومي،فقد تعتبر القيادات أن حدث ما هو تهديد للأمن القومي ،في حين الشعب لا يراه كذلك.

2* صعوبة التمييز بين التهديدات التي تشكل خطرا فعليا وبين غيرها من التهديدات⁴ . كما يعتبر باري بوزان أن "الأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد ،أما في المستوى الدولي فإنه يتعلق بقدرة الدول و المجتمعات على صون هويتها المستقلة و تماسكها العملي".

و هنا يرى ولتر ليبمانWalter Lippmann "أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب،وتبقى

¹ - Charles Philippe David et Jean- Jacques Roche : *Théories de la sécurité*.(Paris : Montchrestien, 2002),p85.90.

* مفهوم الأمن ارتبط تقليديا بمفهوم الدولة، فالأمن أحد أسباب نشأتها فهو يز يعتبر أن الدولة نشأت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي فالأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم ،حتى الآن الدور الأول للدول هو الأمن فهو أحد أسباب الولاء.

² - سليمان عبد الله الحربي:مرجع سابق ،ص13 .

³ - هانز مورغنطاو : *السياسات بين الأمم*،ترجمة خيري حماد ، الجزء الثاني،ص17 .

⁴ - عبد النورين عنتر: *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*، (الجزائر،المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2005)، ص 17.

قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه¹، و هو ما أكد عليه ولفرز A. Walfers في سنة 1962 عندما عرف الأمن القومي national security على أنه " غياب التهديد عن قيم المجتمع الرئيسية"² .

أما إدوارد أزار Edward Azar وشونغ Chung حددا في سنة 1988 اللأمن باتساع أكبر للتهديدات التي تطل القيم و الهويات .

في حين أكدت كارو لين توماس Caroline Thomas فقد في سنة 1987 على البعد الاقتصادي في تعريف الأمن الوطني، فلم تركز فقط على شروط الأمن الداخلي للدولة، لكن أيضا على شروط ضمان أنظمة الغذاء، الصحة، المال و التجارة، كما أكدت على الاعتماد المتبادل بين الأمن الاقتصادي و العسكري³ .

هناك من يعتبر أن الأمن القومي هو قيمة استراتيجية مجردة يرتبط بقضايا الاستقلال و السيادة وهو ما يتجسد في الجانبين العسكري لحماية الدولة من العدوان، و سياسي من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وهذا ما يتوافق و تعريف الأمم المتحدة لمفهوم الأمن القومي التي ترى أن "الأمن من حيث المبدأ، هو حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري، أو ممارسة ضغط سياسي أو إكراه اقتصادي، بحيث تتمكن من المضي قدما نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية و تقدمها"⁴ .

ومنه فالأمن مفهوم متنازع فيه، إذ ينظر إليه تقليديا من حيث التهديدات العسكرية الخارجية أو المخاطر التي تواجه دولة ما من قبل دولة أخرى أو تهديدات مسلحة داخلية من جهات فاعلة غير حكومية، إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة و انتشار التهديدات الجديدة، و غلبة نمط الصراعات الداخلية على الصراعات الدولية، لم تعد المقاربة الواقعية للأمن كافية لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة و المعقدة و التي تبتعد تدريجيا عن البعد العسكري .

لذا انضمت مفاهيم أخرى إلى المفهوم التقليدي للأمن، و وسعت من طبيعة التهديدات المحتملة، (إضافة إلى التهديدات المسلحة تهديدات مثل الإرهاب و الجريمة المنظمة و الأمراض، و هي تهديدات ترتبط بعوامل الخطر في المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و البيئية)، و تعمق الأهداف

¹- سليمان عبد الله الحربي :مرجع سابق، ص14 .

² - Johan Eriksson and Giampiero Giacomello: The Information Revolution, Security, and International Relations: (IR)relevant Theory?, International Political Science Review, (2006), Vol 27, No. 3,p222. <http://www.sagepublications.com>.

³-K. Booth and S.Smith :International relations theory today,U.S.A,university press ,1995,p180.

⁴- أحمد الرشدي ، ناصيف يوسف حتي: مرجع سابق 97 .

المهددة لتشمل الأمن العالمي ، و الجماعات دون الوطنية والأفراد¹، وهو ما أشار إليه ريتشارد ألمان Richard Ullman ، بتوسع مفهوم الأمن ليشمل مخاطر غير عسكرية، لكنها كالتهديدات العسكرية تهدد أمن الدولة².

برز التوجه الجديد في الدراسات الأمنية بشكل بارز مع مدرسة كوبنهاغن L'ècole de Copenhagen و التي يعد باري بوزن Barry Buzan و أول ويفر Ole Waever و جاب دوويلد JAAP de Wilde من أبرز مفكريها ، وقد قدموا نموذج بنائي لتحليل الأبعاد العسكرية و الغير عسكرية للأمن³ ، إذ ساهمت هذه المدرسة في إدخال مفاهيم أمنية أخرى ، و يمكن توضيح ذلك وفقا للجدول التالي :

أنواع الأمن تبعا لطبيعة التهديد و نوع الفاعل :

التهديد			
العنف المادي	العنف المادي الغير عسكري		
الأمن الشخصي -فردى-	الأمن الإنساني	فرد	الفاعل
الأمن الوطني	الأمن الشامل	دولة	

المصدر:

Charles Philippe David et Jean Jacques Roche : Théories de la sécurité, Paris Montchrestien 2002, p111.

تركز مدرسة كوبنهاغن في تحليل الأمن على مجتمع الخطر Risk society ، كإطار جديد لصنع السياسة الأمنية ، وهو مفهوم صاغه أوريك باخ Ulrich Beck ، وتشير كلمة الخطر لمجموعة من ظواهر الإشكالات الأمنية و المشاكل التي تسببها بشكل مقصود و ناشط جهة فاعلة أمنية واحدة ، سواء

¹-شارون و يهارتا و كريسن سودر: بعثات السلام المتعددة الأطراف ، في التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، ترجمة حسن

حسن و آخرون، (لبنان، مركز الوحدة العربية، 2006)، ص 366 .

²-Charles Philippe David et Jean. Jacques Roche, OP. Cit, p P116.

³-Ibid- p 106.

أكان فرد دولة ،حلف،حركة دولية،لجهة أخرى،و هي أكثر تعبيراً عن ذلك من كلمة تهديد ،و تضم التعاريف الحديثة للأمن الإنساني أو الشامل أو المتعدد الوظائف عدة أنواع من الخطر،الذي لا يشمل العنف المسلح أو حيث يتخذ العنف أشكالاً داخلية صرفة في المجتمع مثل :حرب العصابات أو العنف القائم على الجندرة أو الاضطهاد المادي الشديد الذي تمارسه الدولة¹.

يرى باري بوزنBarry Buzan أن مفهوم الأمن هو مفهوم معقد و لتعريفه ينبغي الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل ،بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم ،ومروراً بالأبعاد المختلفة له،وانتهاءً بالغموض و الاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية² ، كما يعرف الأمن على انه العمل على التحرر من التهديد ،و يوافق في ذلك ميكائيل ديلون الذي يرى أن الأمن لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر بل هو وسيلة لإرغامه و جعله محدوداً ،وقد عبر ديلون عن غموض المصطلح ب اللأمن، أما في السياق الدولي يعبر عن قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية .

أما داريو باتيستيلادario Battistela فيعتبر أن تعريف بوزان هو تبسيط لتعريف أرنولد وولفرز³Arnold Walfers الذي عرف الأمن على انه: "موضوعياً هو غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة ،و ذاتياً يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم"⁴ ، و حسب بوزان وولفر ماعدا التهديد العسكري قليلة جداً هي التهديدات الموضوعية، فأى شيء يصبح مشكلة امن لما تعتبره النخب كذلك⁵.

في حين يعرف كين بوث K.Booth وويلرWheeler الأمن على انه التحرر من الخوف و الحاجة فلا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه،و يتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر⁶.

¹- أليسون ج.ك.بيلز:عالم من الخطر ، في التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي،ترجمة حسن حسن و آخرون،(لبنان،مركز الوحدة العربية،2007)،ص.ص،66-67 .

²- سليمان عبد الله الحربي :مرجع سابق ،ص10 .

³- عبد النورين عنتر : مرجع سابق، ص 13.

⁴-إعادة صياغة مفهوم الأمن-برنامج البحث في الأمن المجتمعي-
<http://www.geocities.com/adelzeggagh/recom1.html>.

⁵- عبد النورين عنتر :مرجع سابق،ص31.

⁶- جون بيليس و ستيف سميث :مرجع سابق،ص414.

فالأمن عند بوث يشير إلى الانعتاق Emancipation، أي تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، و من بين هذه القيود، الحرب، الفقر، الاضطهاد، نقص التعليم، و غيرها¹.

عموما يمكن أن نميز تصورين لمفهوم الأمن، أحدهما سلبي و يشير إلى أن الأمن يعني غياب التهديد، و بالتالي وجب إزالة هذا الأخير و إن تعذر فيجب تحصين الدفاعات ضده، أما التصور الايجابي للأمن فيفترض أن تحقيق الأمن يكون إما بطمأنة الطرف الذي يخافك، أو بإزالة التهديد و كذا معالجة مصادر للأمن insecurity².

و التصور الثاني هو المتبنى من خلال هذه الدراسة، فالهدف منها التوصل إلى تحقيق الأمن بالاعتماد على آليات بناء الثقة و الحوار بين مختلف الأطراف، و العمل على الوصول إلى نقاط مشتركة.

إن إعادة تحديد الأطر المفاهيمية للأمن بتوسعتها لتشمل المخاطر و التهديدات الجديدة التي تتجاوز الهجوم العسكري، و ارتبطها بحماية الأفراد من هذه التهديدات، تطلب بناء إطار اجتماعي يستطيع البشر أن يعيشوا فيه بحرية من الخوف و الجوع، كما يتطلب أن يتم التعامل مع التهديدات المتنوعة بطريقة شاملة، ما يحتم تفحص الارتباطات المتبادلة بين هذه التهديدات من منظور إنساني، وهذا ما تسبب في انعدام تعريف شامل للأمن من الناحيتين العملية و النظرية، فهناك دائما عنصر ذاتي في تفسير ما يجب أن يقتضيه التعريف الموضوعي للأمن³.

من الصعب إعطاء تعريف جامع مانع لمفهوم الأمن، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انتمائه لمفاهيم العلوم الاجتماعية، التي تتميز بالنسبية، فهو مفهوم ديناميكي يتغير وفقا للمتغيرات الداخلية الإقليمية و الدولية.

كما أن الأمن مفهوم نسبي و مرد ذلك أن الدول هي في سعي دائم لزيادة قدراتها، و هو ما يزيد من عدم شعورها بالأمن بدلا من الشعور بالأمن⁴، فالشعور بانعدام الأمن يؤدي إلى المزيد من الشعور بالشعور بانعدام الأمن مما يجعل احتمال قيام الحرب أمرا ممكنا على الدوام⁵، و هو ما يعرف

¹- تاكا بوكي يامامورا: مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة عادل زقاغ:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/recom1.html>.

²- عبد النورين عنتر: مرجع سابق، ص18.

³- شارون و بهارتا و كريسن سودر: مرجع سابق، ص367.

⁴- سليمان عبد الله الحربي: مرجع سابق، ص10.

⁵- جون بيليس و ستيف سميث: مرجع سابق، ص419.

بالمعضلة الأمنية Security dilemma التي تحدث عنها جون هرز في بداية الخمسينات من القرن العشرين، و التي تقوم على السعي الدائم للدول للحصول على مزيد من القوة ، لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى أو تهديدها، و هو ما يجعل الدول الأخرى في حالة قلق ، ما يدفعها للتأهب للأسوأ ، و في ظل نظام فوضوي تغيب عنه الثقة و تسكنه النية السيئة يجعل من السعي للقوة أمر متواصل ، و بالتالي يصبح الصراع من أجل القوة قائم باستمرار¹، إلا أن الواقعيين اعتمدوا على مبدأ توازن القوة The balance of power لتجنب هذه المعضلة و حفظ النظام في مجتمع فوضوي² .

الصفة الأخرى التي يتميز بها مفهوم الأمن ، و تجعل منه مفهوما يصعب تعريفه بصفة نهائية كونه مفهوم مركب، فبمعناه الضيق يعني الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، و تهيئة الظروف لإشباع حاجياتهم ، أما المعنى الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة ، و سلامة أراضيها ، و ضمان الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الداخلي، أي تأمين كيان الدولة و المجتمع من الأخطار التي تتهددها داخليا و خارجيا، و تأمين مصالحها و تهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا و اجتماعيا لتحقيق الأهداف و الغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع³ .

فمصادر التهديدات و مستوياتها متنوعة ، فقد يكون مصدرها داخلي أي من داخل المجتمع و هنا يكون الفرد هو المستوى المقصود بالتحليل، و قد يكون المصدر من البيئة الدولية ، و هو ما ينعكس تأثيره على مختلف الوحدات السياسية و الاجتماعية.

بخلاف الأمن الصلب أو الخشن الذي تم ذكره سابقا، يمكن أن نميز أيضا مفهوم الأمن الناعم أو اللين Soft security، و الذي تندرج ضمنه كل التهديدات الغير العسكرية التي تواجه الدول، مثل الجرائم المنظمة و المشاكل العرقية و الاثنية، الإرهاب و خطر انتشار الأسلحة النووية⁴، فالتحديات هنا يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة و المجتمع.

قد يتحول الأمن الخشن إلى أمن ناعم إذا استعملت فيه الأدوات الدبلوماسية و المفاوضات ، و قد يتحول من ناعم إلى خشن إذا عولجت التهديدات بأدوات عسكرية نتيجة لتفاقمها.

في دراسة قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية و الأوروبية وضع من خلالها خمسة أنواع من تهديدات الأمن الناعم هي :

¹ - عبد النورين عنتر: مرجع سابق، ص20.

² - Peter Hough : Op.Cit,p1.

³ - سليمان عبد الله الحربي: مرجع سابق ، ص11.

⁴ -Peter Hough : Op.Cit,p1.

*المخاطر الفردية: Individual Risks مثل تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم و الأمراض.

*المخاطر المجتمعية: Community Risks مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد ،مثل انتشار الأوبئة و المشاكل البيئية في الدولة ذاتها.

*تهديدات عابرة للحدود: Cross-Borderthreats كمشكلات الهجرة غير الشرعية و اللاجئين.

*الأزمات الزاحفة: Creeping Crises اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول ،مثل انتشار الأوبئة المعدية القاتلة.

*الكوارث المحتملة: Potential Catastrophes أي تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم ،كالأعاصير و الكوارث النووية ، المشاكل البيئية الكبرى¹ .

أما من حيث أبعاد أو قطاعات الأمن الأساسية فقد حصرها بوزان فيمايلي :

- 1-الأمن العسكري :يهتم بالقدرات الدفاعية و الهجومية ونوايا الدول اتجاه بعضها البعض .
- 2-الأمن السياسي :يعني الاستقرار التنظيمي للدول الشيء الذي يكسبها الشرعية .
- 3-الأمن الاقتصادي:هو ضمان الوصول للموارد المالية ،و الأسواق للحفاظ على الرفاه و قوة الدولة .
- 4-الأمن الاجتماعي :هو قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها .
- 5-الأمن البيئي :يشير إلى المحافظة على المحيط الحيوي المحلي و العالمي .

هذه الأبعاد لا تعمل بصورة منفصلة عن بعضها البعض،و إنما تترابط فيما بينها و تزداد أهمية بعد عن آخر حسب طبيعة الأمن،فمثلا الأمن القومي يرتبط بشكل قوي بالبعدين الاقتصادي و الأمني².

يتضح هذا من خلال تعريف روبرت مكنمار R.McNamaral للأمن من خلال كتابه جوهر الأمن The essence security ،أين ربط بين الأمن و التنمية إذ يقول: "إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية ،و إن كان يتضمنها ،و الأمن ليس القوة العسكرية و إن كان يشملها،و الأمن ليس النشاط العسكري التقليدي ،وإن كان ينطوي عليه،إن الأمن هو التنمية ،ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن و الدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"³ .

¹- سليمان عبد الله الحربي: مرجع سابق،ص13.

²- عبد النورين عنتر:مرجع سابق،ص16.

³- سليمان عبد الله الحربي:مرجع سابق ،ص17.

*المزيد من المعلومات حول تحليل أطروحة صراع الحضارات اطلع على كتاب محمد سعدي:مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام.

هناك من يضيف الأمن المائي و الغذائي ،إضافة إلى البعد السكاني أمثال هنتغتون و بول كيندي على أساس أن النمو السكاني في دول أخرى يشكل تهديدا للأمن الغربي خاصة مع تفاقم ظاهرة الهجرة ،وهذا ما تجسد في أطروحة هنتغتون حول صراع الحضارات* .

يمكن رصد مجموعة من التحديات الاستراتيجية للقرن الواحد والعشرين تتمثل في :

1- التحديات البيئية : متمثلة في تزايد مصادر التلوث و الضرر البيئي .

2-الجريمة : سواء المحلية الغير منظمة ،أو الشبكات العالمية المنظمة .

3-الإرهاب : يختلف عن الجريمة في الجذور و الدوافع و السلوكيات .

إضافة إلى الأمراض،التفاوت الاقتصادي بين الدول و داخل المجتمعات ،و الأزمات المالية وكذا محو الثقافات...الخ¹ ،كما انه هناك العديد من مصادر الاضطراب على المستوى العالمي من بينها ،تزايد عدد الفواعل الأمر الذي ساهم في نشوء عالم متعدد المراكز Multi-centric world وعلاقات تشابكية تجاوزت حدود الدولة الواحدة في قضايا عديدة ،و هو ما عبر عليه جون بورتن J.Burtan بالمجتمع العالمي World society .

إن تزايد عدد الفواعل أدى إلى بروز أنماط سلوكية مختلفة عن تلك التي تميز بها النظام الدولي سابقا،كما أن الثورة التكنولوجية زادت من نسبة الاعتماد المتبادل،و قلصت من حجم المسافات ،و هذا التطور له وجهين أحدهما سلبي ،تمثل في تأثير التكنولوجيا على الحياة البشرية،و البيئة،و سهولة الاتصال بين جماعات الجريمة المنظمة و تجار المخدرات و الجماعات الإرهابية، أما الوجه الايجابي فهو الترابط الاقتصادي بين مختلف الاقتصاديات العالمية ،إضافة إلى بروز مشاكل عبر وطنية² .

كما أن الثورة المعلوماتية التي يعرفها العالم حاليا تشكل تهديدا لقيم المجتمعات ،وهو ما يعتبر بمثابة تهديد للأمن خاصة مع تطور تكنولوجيات الاتصال، ما أدى لبروز مفاهيم كحرب المعلومات تأمين المعلومات ،جرائم الانترنت ،خاصة تلك الموجهة ضد الرموز و القيم ،إرهاب الانترنت . Cyber-terrorism

في دراسة قام بها مركز البحث القومي بالولايات المتحدة الأمريكية تبين أن : "إرهابي الغد قد يكون قادرا على التعامل أكثر مع لوحة المفاتيح Keyboard من التعامل مع قبلة" ،و يرى توم ريدج Tom

¹مارك هاينز دانيال :عالم محفوف بالمخاطر ،ترجمة ادهم شاعر عضية ،(السعودية،مكتبة العبيكان،ط1، 2002 ،)ص45 .

² -James Rosenau : The united nations in a turbulent world , London , international peace academy ,1992 , p23-28 .

Ridge* أن الإرهابيين لن يحتاجوا للقبائل لشل القطاع الاقتصادي ، أو إغلاق شبكة كهرباء، فبحسب واحد يمكن خلق خراب عالمي¹ World havoc .

من خلال هذه الأقوال يتبين أن مفهوم التهديد بعد الحرب الباردة أخذ أبعاد متميزة عن التهديدات العسكرية، فبالإضافة إلى البعد الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للتهديد برز البعد التكنولوجي الذي يمكن أن يصنف كأخطر التهديدات نتيجة الترابط الشديد بين هذا القطاع و القطاعات السابقة، و هو ما تجسد في تأكيد الأكاديميين و صناع القرار خاصة في الدول المتقدمة أين ينتشر استعمال مثل هذه التقنيات، على الأمن المعلوماتي و مواجهة تهديدات الانترنت Cyber-threats ، خاصة و أن أقدم قطاع أمني -العسكري- صار يعتمد بشكل كبير على الحاسوب و الانترنت، من هنا نستنتج أن طبيعة الأمن و أطره تتحدد وفقا لطبيعة التهديد الذي تواجه أي وحدة ضمن النظام العالمي، انطلاقا من الفرد وصولا إلى النظام الدولي.

بلورت التحديات و الأخطار و التهديدات الجديدة مفاهيم أمنية منها :

*الأمن المجتمعي: صاغه باري بوزان B. Buzan، إذ يعتبر أن الدولة هي المصدر الأساسي للأمن الأفراد خاصة في دول العالم الثالث، ثم طور المفهوم من قبل أعضاء مدرسة كوبنهاغن، فحسب أول ويفر Ole Waever المجتمع صار مهدد أكثر من الدولة ، وهذا راجع لجملة من الظواهر أفرزتها العولمة ، ما أدى إلى تهديد هوية المجتمعات ، و التي تعتبر تهديدات ذاتية أكثر منها موضوعية، وبهذا يشكل الفرد موضوع مرجعي للأمن ، و هو ما نقل مفهوم الأمن من بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد و الشعوب² .

قد يصل اللأمن إلى حدوث ما أسماه بوزان Buzan بالمأزق الأمني المجتمعي، الذي يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الوطنية و الدولية، قد تصل إلى درجة الصدام المسلح بين الدولة المعنية و دول الجوار ، بسبب تدفق اللاجئين أو انقسام المجموعات الاثنية، و قد يزيد الأمر سوءا بوجود مخاطر ما يسمى بفعل ماتروزكا Matrozka effect*³ .

¹ - Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, Op. Cit, p225.

* Tom Ridge: مدير الأمن الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية سابقا.

1 - عبد النورين عنتر: مرجع سابق، ص.ص، 25-26.

*فعل ماتروزكا يقصد به تجزئة الدول إلى مجموع وحدات سياسية صغيرة ليس لها القدرة على البقاء و الاستمرار، إضافة إلى الخوف من العودة إلى زمن الغزو.

³ - إعادة صياغة مفهوم الأمن -برنامج البحث في الأمن المجتمعي -

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/recom1.html>.

*الأمن الإنساني : لا يوجد تعريف محدد و جامع لهذا المفهوم فهو غامض Vague، مرن أو مطاطي Élastique، وله عدة معاني Multi sens، و قد ساهمت عوامل عديدة في زيادة الاهتمام بمفهوم الأمن الإنساني من قبل الجماعة الدولية تتمثل في مايلي :

- 1- تطور مزيدا من المبادئ و المعايير التي تدعم أنظمة حقوق الفرد .
- 2- الانتشار المتسارع منذ نهاية الحرب الباردة للقيم الديمقراطية .
- 3- التأثير المتزايد الأهمية للمنظمات غير حكومية O.N.G.
- 4- الأثر الغير مباشر على الحقوق الخاصة بالفرد خاصة في الأزمات الإنسانية Crises humanitaires و الانتهاكات الجماعية Violations collectives.
- 5- القوة الناعمة La puissance souple الممارسة من قبل بعض الدول مثل كندا ، من أجل إعادة تعريف الأجندة الأمنية في السلم الدولي.

- 6- التغيرات في الاقتصاد العالمي ، التي أنقصت من السلطة الدولالية L'autorité étatique
- 7- انزلاق الحرب ما بين الدول نحو الحرب ما تحت دولالية Infraétatique، فالنسبة المئوية للقتلى المدنيين في النزاعات المسلحة تجاوز بين بداية و نهاية القرن العشرين في حدود من 10/1 إلى 10/9¹ .

وقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الذي تبلور في إطار UN من قبل محبوبة الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق ، و بدعم من الاقتصادي أماريتا صون². بداية الطرح الأكاديمي لمفهوم الأمن الإنساني لم تكن في التسعينيات 90، ففي سنة 1966 طرح W.E. Blatz رؤيته حول الأمن الفردي Individual Security وذلك في كتاب له بعنوان الأمن الإنساني : بعض التأملات Some Reflections: Human Security، أكد أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أن الأفراد امنين، كما برز المفهوم في السبعينيات 70 في تقارير من لجان، مثل جماعة نادي روما و اللجنة المستقلة للتنمية الدولية و اللجنة المستقلة لنزع السلاح و القضايا الأمنية، أين أكدت على حقوق الفرد في الأمن كما نجد جذور المفهوم في اتفاقيات حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 و كذا اتفاقيات الحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية لسنتي 1967، 1969 .

وقد برز المعنى الحقيقي للمفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة في 1994 و جوهره هو الفرد، إذ يعني التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي ،من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، و ذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، و إنشاء مؤسسات

¹ - Charles Philippe David et Jean. Jacques Roche, OP. Cit, p P114.

² - عبد الرحمن عبد الله الصبيحي: مفهوم الأمن الإنساني الجديد.. يحل محل حقوق الإنسان عالمياً، <http://www.amanjordan.org/28/05/07>.

تأمينية جديدة على المستويات المحلية و الإقليمية و العالمية، مع البحث عن سبل تنفيذها ،وهو قائم من تعهدات دولية تهدف لتحقيق أمن الأفراد و هو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدولة.¹

كما يقصد بالأمن الإنساني صون كرامة الإنسان بتلبية حاجياته المادية و المعنوية في مختلف المجالات ،و ليس دفاعيا إذ يتحقق بوسائل غير عسكرية ،بمعنى الانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة² ، ويتكون مفهوم الأمن الإنساني من أبعاد متنوعة تشمل مختلف المجالات، فهناك الأمن الاقتصادي Sécurité économique، الأمن الغذائي Sécurité alimentaire، الأمن الصحي Sécurité sanitaire، الأمن البيئي Sécurité environnemental، الأمن الشخصي Sécurité personnelle، الأمن الجماعي Sécurité communautaire، الأمن السياسي³ Sécurité politique ، وقد حددت هذه الأبعاد من قبل تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة UNDP ، فالبعد الاقتصادي للأمن يهدده الفقر، أما الغذائي فتهدده المجاعة، و البعد الصحي للأمن يهدده الأمراض ،أما البعد البيئي فيتمثل في التدهور البيئي و نضوب الموارد ،و تهدد الأشكال المختلفة من العنف البعد الشخصي للأمن، أما الأمن الجماعي يهدده الاضطراب الاجتماعي و اللااستقرار⁴ .

فحسب J.Wolfenshon عندما نفكر بالأمن ،علينا أن نفكر بربح حرب جديدة ، الحرب ضد الفقر، ووفقا ل Heinbecker فإن الأمن الإنساني هو القدرة على حماية الناس كما انه القدرة على تحصين الدول ،فمفهوم الأمن الإنساني يشتمل على نزعة جديدة ،تبعده عن النزعة التقليدية المتعلقة بتحليل الأمن الإنساني العالمي ،و التي تعطي الدولة الجهة الوحيدة و المرجعية المطلقة في المحافظة على الأمن الإنساني⁵ .

تم الإعلان عن الالتزام بمفهوم الأمن الإنساني كأساس لسياسات الداخلية أو الخارجية من قبل بعض الوحدات الدولية مثل الإتحاد الأوروبي ،وكذا تبنيه من طرف وحدات سياسية وطنية كاليابان و كندا .

*الأمن الشامل: Global Security

¹ خديجة عرفة محمد : مفهوم الأمن الإنساني و الاستخدامات المتناقضة للمفاهيم <http://www.arabemewal.org/16/01/08>

² - عبد النورين عنتر: مرجع سابق، ص 28 .

³ - Dario Battistela: théories des relations internationales ,5eme ed ,Paris, Montchrestien,2004, P456.

- رضا دمدمو: قراءة في مفهوم الأمن الإنساني، ملتقى حول الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، الجزائر ، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2008 .

⁵ - علي أحمد الطراح و غسان منير حمزة سنو: الهيمنة الاقتصادية العالمية و التنمية و الأمن الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 04، ماي 2003، ص 14 .

مع تصاعد حدة التهديدات بعد الحرب الباردة، تطلب إيجاد مفهوم آخر يعبر عنها بصورة جماعية فكان مفهوم الأمن الشامل الذي يشير إلى كل الأبعاد الأمنية، إذ لا بد من التصدي لكل التهديدات التي من شأنها أن تؤثر على تحرر الإنسان و إنعاقه، فهو ذو طبيعة تعاضدية Synergétique .
وقد برز مفهوم الأمن الشامل بعد صدور العديد من الدراسات من بينها :

* تقرير لجنة بالم Commission Palme سنة 1982، ركز مبدئياً على معايير نزع السلاح.
* لجنة برند La Commission Brandt حول التنمية الدولية بينت في سنة 1983، العلاقة الموجودة بين الأمن والتنمية، و اعتبرت أن الاختلافات بين الدول الفقيرة والدول الغنية المتنامي، من شأنه أن يؤدي إلى تهديدات كالأعدالة و المجاعات الخطيرة .

* لجنة برندنلد La Commission Brundtland حول البيئة والتنمية، سنة 1987 يدور هذا التقرير حول التنمية المستدامة، و التهديدات البيئية المؤثرة على الأمن البيئي ، الاقتصادي ، و الاجتماعي.
* تقرير PNUD لسنة 1994 أهم التقارير التي بلورت هذا المفهوم، من خلال التطرق لمجمل التحديات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية،... الخ .

* لجنة رمفال Ramphal حول "الحكم العالمي" سنة 1995 بينت العلاقة بين الديمقراطية والأمن على مستوى السلم العالمي¹ .

حسب ريتشارد ألمان Richard Ullman "يكون الأمن عرضة للتهديد عندما يؤدي حادث ما إلى خلق الأخطار خلال مدة زمنية قصيرة، بمعنى حدوث انخفاض في مستوى نوعية معيشة سكان دولة ما ويكون هذا الانخفاض بشكل يعكس مجمل الخيارات المطروحة وهامش القيادة لدى الحكومات والهيئات غير الحكومية، من الأفراد، الجماعات والمؤسسات داخل الدولة ذاتها" ، من خلال هذا المفهوم تتضح النظرة التوسعية لمضمون الأمن، فهي تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الأخرى غير العسكرية التي تواجه الأمن الوطني، كما أنها تدرج فواعل أخرى على غرار الدول .

فالأمن العالمي يرتبط بوجود تهديدات غير عسكرية ضد الأمن، تلخص في الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية والتي بإمكانها تهديد بقاء الدول، إلى جانب تهديد بقاء الأفراد من خلال النزاعات التي تثيرها. مما يعني ضرورة العمل الجماعي العالمي بين مختلف الفواعل على المستوى الدولي لمواجهة هذه التحديات الجديدة².

إن التهديدات الأمنية الجديدة امتدت لتشمل كل المستويات، انطلاقاً بالفرد كأصغر وحدة تحليل وصولاً إلى النظام العالمي كأعلى مستوى تحليل، و يعد المستوى الإقليمي أحد أهم المستويات التحليلية للظاهرة الأمنية، خاصة بعد دراسة باري بوزان للأمن ، إذ عمق من البحث في هذا المجال بإدخال مستويات تحليلية أخرى غير الدولة و النظام الدولي، كما قدم نموذج عن التعاون الأمني الإقليمي من

¹ - Charles Philippe David et Jean. Jacques Roche, OP. Cit,p P116-117.

²- وفي خيرة: مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة، ملتقى حول الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2008.

خلال مفهوم المركبات الأمنية ، إضافة إلى مواضيع مختلفة عن التهديد العسكري المباشر ، دون التفريط الكامل له، و ما زاد من أهمية الدراسات الأمنية على المستوى الإقليمي تطور البنى الإقليمية في مختلف مناطق العالم هيكليا ووظيفيا .

المطلب الثاني : ماهية الأمن الإقليمي

بعد فشل المنظورات التقليدية في التوقع و تفسير نهاية الحرب الباردة و الأحداث التي تلتها ، أدى هذا إلى ظهور موجة جديدة من الكتابات، برزت معها الدراسات الإقليمية و أنظمة الأمن الإقليمي مثل كتابات 1993 Dase ، Fawcett ، Hurrell و 1995 Sorensen ، 1995 Holm و Morgan ، Lake و 1997 Schulz .

فقد سمحت نهاية الحرب الباردة باستقلالية ديناميكيات الأمن خاصة على المستوى الإقليمي، إذ أفرزت ثلاثة تأثيرات رئيسية على مفهوم الأمن الإقليمي :

1* أدت إلى تغيير في طبيعة الأجندة الأمنية إذ صارت تتضمن قضايا و فواعل غير عسكرية .

2* رفع غطاء القوى العظمى على بعض الأقاليم .

3* حدوث تغيير في طبيعة و كثافة اختراق القوة العالمية لمركبات الأمن الإقليمي في دول العالم الثالث.

كما أنه بنهاية الحرب الباردة برزت فكرة مفادها أن النظام الدولي فصل إلى عالمين ، منطقة سلام Zone of peace و منطقة نزاع¹ Zone of conflict .

إن التحليل الإقليمي للظاهرة الأمنية تكمن أهميته فيما يلي :

1/- يتعامل المدخل الإقليمي مع المشكلات الأمنية بصفة دقيقة ، إذ يركز على منطقة معينة و بالتالي تكون الإحاطة بجميع المتغيرات الأمنية ، دون إهمال البعد الدولي بفعل تدخل القوى الكبرى في تفاعلات معظم أقاليم العالم.

2/- نهاية الحرب الباردة ، أدت إلى انفجار العديد من الصراعات المسلحة الإقليمية و المحلية، ما أدى لخلق مشكلات أمنية إقليمية في مناطق متعددة ، وهو ما ساهم في تزايد أهمية الدراسات التي تعرف ب الحلول الإقليمية لمشكلات الأمن الإقليمي.

¹ - Barry Buzan and Ole Weaver : Regions and Powers The Structure of International Security, cambridge university press, 2003, p.18 <http://www.cambridge.org> .

3- هذا المدخل يراعي اختلاف الأوضاع بين مناطق العالم ،خاصة فيما يتعلق بمشكلات انتشار التسلح .

فالمدخل العالمي لن يكون ناجحا في التعامل مع كل المناطق و العوامل،فحسب منظمة الأمم المتحدة تناول مسائل نزع السلاح في إطار إقليمي أسهل من تطبيق نهج عالمي على حالات متباينة . وحسب محمد السيد سعيد في تحليله لأهمية الوظيفة الأمنية في التعاون الإقليمي ، أنه في كل الأحوال فإن مبدأ الأمن الإقليمي هو الذي يجسد صفات أو وجود النظام الإقليمي على الأقل على الصعيد السياسي¹ .

فتحقيق التكامل الكلي و الوصول إلى الاندماج الذي تنشده النظرية الوظيفية الجديدة يكون من خلال المرور بالتعاون الأمني،باعتباره قطاع جد هام و حساس في نفس الوقت بالنسبة لكل الوحدات السياسية ، فتحقيق التكامل على هذا المستوى يسمح للعملية التكاملية بالانتشار إلى مستويات عليا من الارتباط و التوحد .

كما أن الاعتماد على المستوى الإقليمي لتحليل الأمن يساعد على القيام بالدراسات الأمنية المقارنة بين الأقاليم،فهذا المستوى أصبح قادرا على موازنة الاتجاه القائل بالتقليل من دور المستوى الإقليمي في العلاقات الدولية،فديناميكيات الأمن يمكن أن تحلل بواسطة تدرج مستويات التحليل ضمن النظام العالمي، إذ نميز المستوى الوطني،المستوى الإقليمي، مستوى النظام الدولي² .

يعتقد كل من شا Cha و غوهينو Guehenno أن العولمة تزيد من حوافز الدول لمتابعة سياسات أمن أكثر تعاونية،خصوصا على المستوى الإقليمي،و حسب لاكLake و مورغانMorgan في عالم ما بعد الحرب الباردة، المستوى الإقليمي صار أكثر وضوحا في فهم نزاع و تعاون الدول و هو كمستوى يستعمله الباحثين لاستكشاف شؤون الأمن المعاصر³.

يعرف الأمن الإقليمي على أنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف،وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد و سبل مواجهتها" .

في حين يراه آخرون على أنه "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم و تعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم" .

¹محمد عبد السلام :مرجع سابق ،ص3 .

²-Dragos Banescu : Regional security dynamics in the post cold war era,SAFE ,paper n.1/07,p1.
http://www.ispaim.ro/acreditare/Anexa%205.1.pdf.

³ - Barry Buzan and Ole Weaver: Op.Cit,p8.10 .

فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ، و دفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب ، وإنما بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة و المصالح المشتركة بين مجموع دول النظام¹.

كما يقصد بالأمن الإقليمي ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض ، و الذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي .

إلا أن هذا المفهوم لا يتوافق و طبيعة العلاقات التي تجمع وحدات النظام الإقليمي في كل الأنظمة، فمثلا في الشرق الأوسط أمن دول هذا الإقليم ليس مرتبط ببعضه البعض، بل بالعكس هناك العديد من النزاعات القائمة بين دول هذا الإقليم كالصراع العربي الإسرائيلي، إيران و دول الخليج حول الجزر الثلاث ، وهناك من يضيف المغرب العربي إلى هذا الإقليم، و هنا يبرز النزاع بين المغرب و الجزائر .

فالأمن الإقليمي يتعلق بإقليم تكون بين وحداته تعاون ، تبادل ثقة و تجانس ، فتحقيق أمن إقليمي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي ، وهو ما تعمل الدول على تحقيقه من خلال إقامة بنى ترمي لغرس الثقة بين أعضاء النظام الإقليمي .

و لهذا فالأمن الإقليمي لا يشكل مجرد حاصل جمع الأمن الوطني لكل من الدول الواقعة في نطاق ذلك الإقليم ، فهو يندرج تحت مفهوم قناعة جميع الأطراف داخل الإطار الإقليمي، و التي لها مصالح متبادلة و مستمرة لإيجاد حلول مشتركة لقضايا مشتركة، بحيث تضمن حقوق و مصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة و متوازنة .

من خلال ما تقدم يمكن أن نميز ثلاثة خصائص للأمن الإقليمي:

- 1* أنه مرتبط بشعور جميع الأطراف التي لها مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمي.
- 2* يصف المصالح المتبادلة لجميع أطراف النسق الإقليمي بأنها لابد و أن تكون لها صفة الاستمرار.
- 3* يلزم الحلول المشتركة أن تضمن و أن تصون حقوق جميع الأطراف ، فلا يمكن لأي طرف أن يفرد إرادته².

¹ - سليمان عبد الله الحربي: مرجع سابق، ص19.

² مصطفى كامل محمد : "الأمن الإقليمي و استقرار الشرق الأوسط: المخاطر و الفرص" مجلة السياسة الدولية، (العدد 126، أكتوبر 1996)، ص203 .

هناك من يعتبر أن الأمن الإقليمي هو مفهوم سياسي، يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم، ولا يمكن للأمن الإقليمي أن يكون منفصلاً عن الأمن الدولي لإشراكهما في نفس الوحدات¹.

يسعى الأمن الإقليمي لتحقيق مجموعة من الأهداف، إذ يعمل على الدفاع عن الوحدات المشكلة للإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر، بناء الذات و تنمية الموارد لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين و حداث النظام الإقليمي .

و يتمثل هدف حفظ السلام الإقليمي في منع انتشار النزاعات المحلية² Local conflicts، فالدول حسب محمد السيد سعيد تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها، عندما تتوقع أن تحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون الإقليمي، فالهدف من إقامة أنظمة أمنية إقليمية هو استقرار العلاقات الاستراتيجية بين الفرقاء للحد من احتمالات حدوث مواجهة مسلحة³.

حدد Benjamin Miller في دراسته " متى و كيف تصبح الأقاليم سلمية" ثلاثة مستويات للسلم

الإقليمي:

*السلم البارد Cold Peace: يتمثل في غياب الحرب و غياب التهديد باستعمال القوة بين دول الإقليم، وهنا القضايا الرئيسية للنزاع الإقليمي تكون في حالة هدوء رغم أنها لم تحل بشكل نهائي، أما العلاقات فتكون أساساً على المستوى الحكومي وليس على المستوى العبر وطني أو الغير حكومي.

* السلم العادي Normal peace: من خلاله معظم إن لم يكن كل القضايا الجوهرية للنزاع تم حلها، إلا أن هذا لا ينفي احتمال قيام حرب، فهي ليست بعيدة تماماً عن الواجهة، وهنا تبدأ العلاقات بين الدول في التطور بعيداً عن المستوى البين حكومي.

*السلم الدافئ -المعتدل- Warm peace: وفقاً لهذا المستوى استعمال القوة هو شيء بعيد تماماً كخيار، أما طبيعة العلاقات فهي علاقات عبر وطنية واسعة و ذات درجة عالية من الاعتماد المتبادل الإقليمي⁴.

يرتبط مفهوم الأمن الإقليمي بمفهوم النظام، ما ينتج عنه نظام أمن إقليمي، الذي يجمع بين خصائص النظام من جهة خاصة على المستوى الإقليمي، إلى جانب خصائص التعاون الأمني من جهة أخرى، فالنظام مرتبط بالمفهوم المنطق عليه للأمن فهو يتغير بتغير و تطور الأمن، إذ أن كل تنظيم إقليمي لابد من فهم فلسفته الأمنية و مفهومه للتهديدات و التحديات و الأخطار، حتى ندرك طبيعة النظام الأمني المنتهج، إن كان يتطلب سياسات تعاونية فقط أم يتطلب إقامة مؤسسات خاصة .

¹ -ناظم عبد الواحد الجاسور: موسوعة علم السياسة، (الأردن، دار مجد لاوي للنشر و التوزيع، ط1، 2004)، ص79 .

² -Bjorn Hettne :security regionalism in theory and practice .

³ -محمد عبد السلام: مرجع سابق، ص7 .

⁴ -ربيعي سامية: مرجع سابق، ص93 .

إن فعالية النظام الأمني الإقليمي واستقراره تتوقف على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخله لتقديم صلاحيات قانونية-إجرائية، و موارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية، فنظام الأمن الإقليمي يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليمًا و ترتبط فيما بينها بروابط معينة، و تتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية، و تعمل على حفظ الأمن في الإقليم.

أما شروط الحصول على تعاون أمني إقليمي فهي ذاتها شروط التعاون الإقليمي، إضافة إلى ثلاث شروط أخرى تتمثل في وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني، وتكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق، و أيضا وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون، و وجود تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام و استمرار هذا التعاون الأمني، و هو ما أكد عليه وليام لويس William Lewis حيث يشترط لتحقيق الأمن وجود ترتيبات أمنية جماعية مع القوى كبرى خارجية .

إلا أن هذا الرأي هناك من يخالفه حيث استبعد كل من فولك Folk و مند لوفيتير Mand Louvitter عضوية أي من القوى الكبرى في النظام، لكونها تحدث خلافا في توازن القوى للنظم الأمنية، التي يجب أن يوجد فيها توازن إقليمي للقوة العسكرية كأحد شروط قيامها، وهذا ما تم ملاحظته من خلال شروط النظام الإقليمي أين استبعد وجود القوتين العظيمةتين ضمنه.

هناك مجموعة من العوامل المساعدة وأخرى معيقة لعملية التعاون الأمني الإقليمي تتمثل فيمايلي:

1* حجم الدولة وتوازن القوى : إن المجموعات التي تضم دولا كبرى يصعب عليها أن تكون ذات طابع تكاملي، فالدول الكبرى لا تقبل أن تصدر الأوامر على أراضيها فهي تميل للهيمنة.

2* العلاقات ما بين دول الإقليم : يكون التعاون في أسهل صورته، في حال وجود أقل قدر من التوتر و أكبر قدر من المصالح الأمنية المشتركة بين الدول المتجاورة .

3* التجانس التاريخي و الثقافي عامل مساعد للتعاون الأمني الإقليمي¹ .

إن شروط قيام النظم الأمنية الإقليمية تختلف عن شروط الاستمرار و النجاح، فالأولى تتصل بمجال التعاون الإقليمي في جزء منها، و شروط محددة ذات طبيعة خاصة تتصل بمجال التعاون، أما شروط استمرار تلك النظم و فاعليتها، ترتبط مع أنماط التأثير في علاقاتها من حيث نشأتها أو استمرارها بالسلمات النظامية التي تشكل ملامح الإقليم القائم في تلك المنطقة .

¹ - أليسون .ج.ك. بيلز و أندرو كوتي:التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن 21، في التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي،ترجمة حسن حسن و آخرون،(لبنان،مركز الوحدة العربية،2006)،ص 351 .

ولهذا فان عملية إقامة و إدارة النظام الأمني الإقليمي، تختلف بمضامينها و أوزانها من منطقة إقليمية لأخرى ،و من شكل ترتيب أمني لآخر ،ووفقا لشروط قيام هذا النظام و فعاليته، و أوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم ،و نمط التفاعلات السائدة بين أطرافه ،و تأثير القوى الإقليمية و الدولية في هذا النظام الأمني الإقليمي .

يقوم النظام الأمني الإقليمي على مجموعة من الركائز أو المقومات التي منها :

1- وضع حلول عملية و حاسمة للصراعات و النزاعات في الإقليم ،و عدم إثارة القضايا الخلافية ، و حلها بالطرق السلمية و التفاهم المشترك ،لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم ،منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا لأمن و سيادة الإقليم .

2- تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، و الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية ،و نبذ استخدام القوة أو التهديد بها .

3- التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية ،عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي .

4- سيادة الاعتماد المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول،بوصفها جماعة إقليمية منظمة لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية،بدلا من الاعتماد على الموازنة الغير منظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.

5- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على كافة الأصعدة ،من خلال تشجيع التعاون و التكامل .

6 -احترام حقوق الإنسان و الحريات العامة ،و إشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي .

7- اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسليح و نزع السلاح .

8- اعتبار الأمن الإقليمي جزءا لا يتجزأ من الأمن الدولي¹ .

هذه الركائز يجب توافرها على معايير من أجل قياس فعالية النظام ،كوجود ارتباط بين المصالح الاقتصادية و الأمنية لتلك الدول ،وتوافر حد أدنى من الالتزامات لحماية تلك المصالح ،إضافة إلى وجود تهديدات من شأنها الإضرار بتلك المصالح المشتركة ، في ظل الاتفاق المشترك على أولوية هذه التهديدات ،وضرورة إيجاد نوع من التوازن بين مستوى هذه التهديدات و الالتزامات و القدرات

¹- سليمان عبد الله الحربي : مرجع سابق ، ص22.

التي تمتلكها دول الإقليم، ومدى استطاعة تلك الدول توظيف قدراتها ، و إقامة تحالفات و توازنات مع القوى الخارجية التي تكفل حماية الإقليم من هذه التهديدات .

يتخذ التعاون الأمني الإقليمي صوراً و أشكالاً متعددة من الترتيبات* الأمنية، التي قد تتسع أو تضيق وفقاً لنطاقها و أغراضها وآلياتها ، و نوعية التهديدات التي تواجهها و لذا هناك العديد من الترتيبات أهمها:

*الدفاع الجماعي: Collective defence هو العلاج التقليدي لمعضلة الأمن ،من خلال تشكيل تحالفات تتعهد فيها الدول بالدفاع عن بعضهم البعض في حال تعرض أي عضو لتهديد محسوس¹ وتختار الوحدات السياسية حلفاءها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل ،وذلك عبر اتفاقيات أمنية رسمية ،فالعلاقات الأمنية الإقليمية التي تتم في سياق تفاعلات صراعية في منطقة ما تستند على مفاهيم الدفاع المشترك .

*الأمن المتحد: Union security هو إجراءات أمنية جماعية ،تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون في ما بينها لصد أي اعتداء على تلك المجموعة، و يكون ذلك بشكل غير رسمي.

*الأمن الجماعي: Collective security هو نظام يهدف إلى حفظ الأمن و السلام ،من خلال تنظيم يضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض إحداها للهجوم²، و هو يستلزم أن " الكل لواحد " ³All for one .

*الأمن المشترك : Common security يهتم بالبعد العسكري للأمن و يركز على القوات الدفاعية و يؤكد على الارتباط الأمني المتبادل محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح ، على افتراض وجود مصلحة مشتركة بين دول الإقليم في تجنب الحرب .

*الأمن الشامل: Global security هو أحد الترتيبات المعتمدة في بناء نظام أمني إقليمي .
*الأمن التنسيقي: يتم اللجوء إلى هذا النظام في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسيطة ،لا تتضمن تعاوناً واضحاً ،ولا صراعاً مكشوفاً ،فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته و تقليل حالة الصراع بين أطرافه.

*الأمن التعاوني : Cooperative security من خلاله يتم تطوير و تطبيق مجموعة من مبادئ

*الترتيبات الأمنية تعني و جود أنظمة أمنية Security regimes ،إضافة إلى إقامة مؤسسات تجسد التعاون الأمني.

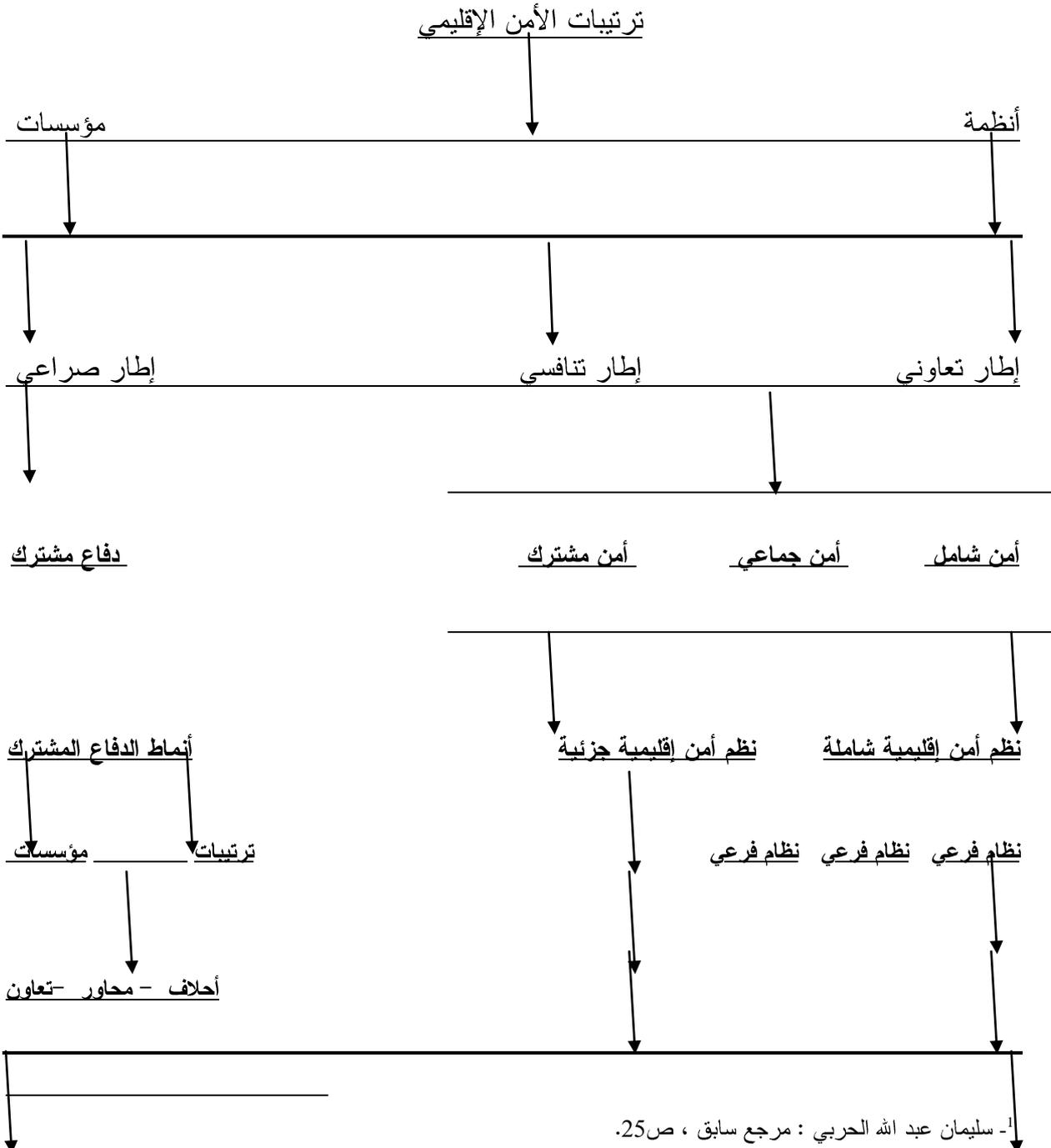
¹ - Brian L. Job: 'Alliances' and Regional Security Developments: The Role of Regional Arrangements in the UN's Promotion of Peace and Stability.

² - سليمان عبد الله الحربي :مرجع سابق ، ص24.

³ - Brian L. Job, Op.Cit.

السلوك الإقليمي المتفق عليها، مرتكزا على الأمن المتبادل أكثر من الانفرادية الأمنية، يشمل قضايا الأمن الناعم و الصلب¹، و لحدوث هذا التعاون الأمني لابد من توفر التقدير المشترك لفكرة الأمن المتبادل، وكذا الاتفاق على معايير مشتركة حول قيمة و عملية الحوار، إضافة إلى غياب الانشقاقات الإيديولوجية أو الدينية، و قد يكون ترتيب الأمن التعاوني رسمي يتضمن ممثلين حكوميين، و قد يتم وفق مستويات غير رسمية تتضمن مدنيين كالأكاديميين و خبراء الأمن².

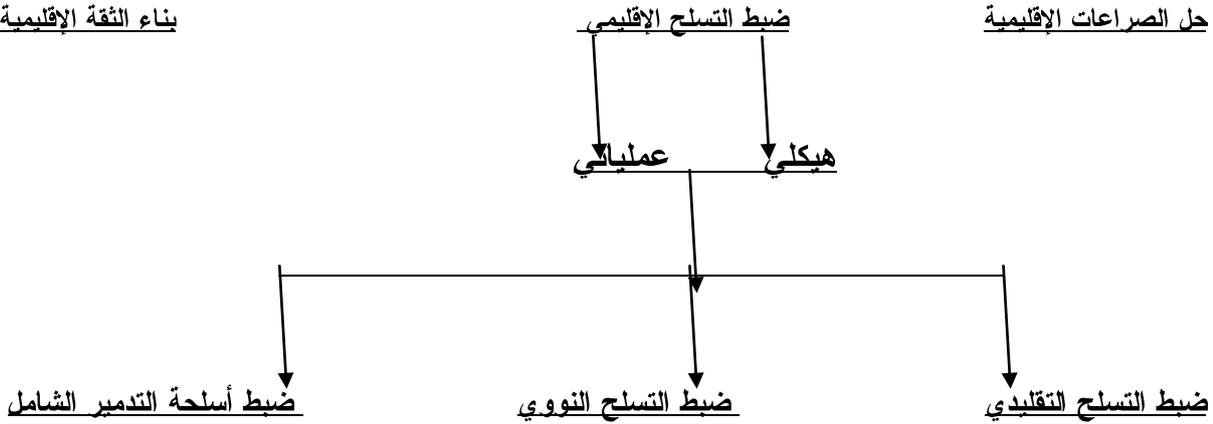
و المخطط التالي يوضح هيكل ترتيبات الأمنية الإقليمية.



² - Brian L. Job:Op.Cit.

بناء الثقة الإقليمية

حل الصراعات الإقليمية



المصدر : محمد عبد السلام ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 2001/09/11، مصر، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، عدد 167، 2003 ، ص.6.

حسب جيفري كيمب Geoffrey Kemp هذه الترتيبات هي صيغ مركبة، تختلف في أشكالها الأمنية (أمن مشترك ،أمن جماعي،أمن شامل،أمن تعاوني،أو مزيج من هذه الصيغ)،و أطرافها(القوى الإقليمية أو بعضها، قوى إقليمية مع قوى خارجية،بعض القوى الإقليمية مع قوى خارجية)،وأطرافها (رسمية و غير رسمية)،و تبعا لتوافق دول الإقليم¹ .

كما أنه نتيجة التباين بين الأقاليم ،فإنه لا يوجد كما يقول جان بريست نماذج محددة أو قاطعة للتدابير التي تتأسس وفقا لها أنماط أو مستويات التعاون الأمني الإقليمي ،فدول كل منطقة في ضوء ظروفها الإقليمية و المحلية هي التي تحدد أنماط أو مستويات أنظمتها الأمنية الإقليمية بطريقة تسمح لها بتحقيق أهدافها .

هناك سمات أساسية تتمتع بها الترتيبات الأمنية الإقليمية تتمثل فيمايلي :

1/-الترتيبات الأمنية الإقليمية قد تكون عامة تأخذ شكل نظام أمن إقليمي، قائم على مفاهيم الأمن الشامل أو الجماعي ،ويتضمن نظم فرعية متعددة تتعامل مع كل القضايا المطروحة على الأجندة الأمنية الإقليمية،وقد تكون أضيق نطاقا أين يتم إقامة نظام أمني محدد للتعامل مع مشكلة محددة بالاستناد غالبا على مفهوم الأمن المشترك.

2/-ترتبط أنماط هذه الترتيبات بالظروف السائدة في مناطقها ،و التي تؤثر في تصميمها .

3/-قد يشهد الإقليم أكثر من ترتيب أمني،فالتعامل مع المشاكل الأمنية يتطلب حزمة من ترتيبات الأمنية الإقليمية، خاصة إذا كانت المشاكل معقدة و هذا ما أشار إليه جون سيمبسون و داريل هولت.

¹- سليمان عبد الله الحربي : مرجع سابق ، ص26.

كما أن ترتيبات الأمن الإقليمية تشمل على نظم و أطر ترتبط بمجالات رئيسية ثلاث ممثلة في حل الصراعات بمفهومه الشامل، أي احتواء الصراع، تسويته، الوصول لحل نهائي له، ضبط التسليح، بناء الثقة، فإذا كان هدف دول أي إقليم هو إقامة نظام أمن إقليمي استنادا لمفهوم الأمن الجماعي أو الأمن المشترك، فإنها ستعمل على بلورة تدابير ترتبط بالمجالات الثلاثة، كما يمكن إنشاء نظم جزئية وفقا لظروف كل إقليم¹.

هناك من يحدد نماذج التعاون الأمني الإقليمي ذات الصلة الوثيقة بالقرن الواحد و العشرين في أربعة نماذج تتمثل في التحالفات، الأمن الجماعي، النظام الأمني، الجماعة الأمنية، أما الأنماط الجديدة للتعاون الأمني الإقليمي فتتمثل فيمايلي:

1* الحوار الأمني و إدارة الصراعات : من خلال توفر المؤسسات الأمنية الإقليمية على أطرا للتواصل و الحوار بين الدول الأعضاء، فمثلا الآسيان عملت في سنة 1995 إلى ضم دول صنفت سابقا كدول معادية لهذا التكتل، وقبل هذا في سنة 1993 أسست المنتدى الإقليمي للآسيان لتعزيز الحوار و حل المشاكل العالقة .

2* وضع أشكال جديدة للتعاون العسكري: منذ التسعينيات من القرن العشرين 20 برزت أشكال جديدة من التعاون العسكري الإقليمي، كالشراكة من أجل السلام التابعة للناو، تتبع الدبلوماسية الدفاعية .

3* الديمقراطية و حقوق الإنسان :تزداد الصلة بين الأمن و الحكم الراشد ، إذ يمكن للمنظمات الإقليمية أن تقوم بدور بارز في تعزيز و حماية الحكم الراشد، خاصة في ظل انتشار المفاهيم الجديدة للأمن كالأمن الإنساني.

4* التكامل الاقتصادي و جدول الأعمال الأمني الأوسع : يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي أنه له أبعاد أمنية، فيمكن أن يدفع التعاون و التكامل الاقتصادي بالرغبة في الحد من احتمال وقوع نزاعات سياسية أو عسكرية، بين الدول المشاركة، فهو يزيد من تكاليف استخدام القوة و يخلق مصالح مشتركة، و هذا المنطق هو أحد القوى الدافعة وراء التكامل الأوروبي و الإباك و الآسيان.

يمكن اعتبار العديد من أعمال الإقليمية الاقتصادية على مدار العقدين الماضيين، كاستجابات دفاعية ذات معان أمنية ضمنية ضد العولمة الاقتصادية، فمن خلال العمل معا في مجموعات إقليمية تتمكن الدول من المساعدة في حماية الأسواق و الصناعات في إقليمها، وزيادة قدراتها التنافسية في

¹-محمد عبد السلام :مرجع سابق،ص5

الاقتصاد العالمي، فالمنظمات الإقليمية هي أحد أطر العمل المؤسسية التي تم فيها السعي وراء جدول أعمال أمني أشمل، خاصة من خلال مفهوم الأمن الشامل¹.

إلا أن فعالية النظام الأمني الإقليمي قد تحددها مجموعة من المعوقات من بينها :

- 1- كثرة الخلافات و التناقضات بين مصالح وحدات النظام و منها قضايا الأمن و الدفاع .
- 2- التنافس و أحيانا الصراع حول قيادة النظام الأمني و محاولة السيطرة و الهيمنة على قراراته و التحكم في تفاعلاته .
- 3- التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم ، و اختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقا لتصورتها الذاتية .
- 4- تباين درجة التفاعل و الاعتماد المتبادل بين دول الإقليم في شتى المجالات .
- 5- وجود قواعد عسكرية في إحدى دول الإقليم ، و تأثير ذلك على استقلالية صنع القرار الأمني و العسكري .
- 6- غياب مبادئ الديمقراطية و انعدام التعددية السياسية ، و استبعاد مشاركة المجتمع المدني في صياغة القرارات ، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص هامش الحرية و المساواة و العدالة الاجتماعية و حقوق الإنسان².

يتعلق الأمن الإقليمي بتعاون مجموعة من الوحدات، تتواجد ضمن إقليم جغرافي واحد، من أجل صد التهديدات التي يحتمل أن تواجه الإقليم، وهذا بناء على الإدراك المشترك لمفهوم التهديد و طبيعته و لا يمكن تحقيق هذا المستوى من التعاون، دونما توفر مسبق لقاعدة تُفسح المجال أمام تبادل الثقة بين مختلف فواعل الإقليم، و توفر قناة للاتصال و الحوار الذي من خلاله يمكن تجاوز الخلافات البينية، أو مصادر الصراع الداخلي، و التفرغ بذلك للتهديدات ذات المصدر الخارجي .

¹- أليسون .ج.ك. بيلز و أندرو كوتي: مرجع سابق، ص.ص، 326. 341.

²- سليمان عبد الله الحربي : مرجع سابق ، ص23.

المطلب الثالث: نظرية مركب الأمن الإقليمي : (RSCT) Regional Security Complex Theory

تهدف هذه النظرية إلى التمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي، التي تملك القدرة على تجاوز المسافة، و بين تفاعل الفواعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي، و التي تمثل منطقتهم المحلية بيئة أمنهم الرئيسية، وتقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من القواعد أهمها :

1- إن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها في المسافات الطويلة، فحسب وولت S.Walt الجوار أو التقارب الجغرافي عامل فعال في الأمن، لأن العديد من التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة منها عبر المسافات البعيدة .

2- تعتبر أن قدرات و نوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجة الاعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني منه بين فواعل داخل المركب وآخرين خارجه .

3- تعتبر أن مركب الأمن قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية، إذا كان على نطاق واسع .

4- الأقاليم لها درجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكياتها الإقليمية¹.

5- أن مركبات الأمن الإقليمي هي مكون رئيسي للأمن الدولي .

6- إن استعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في دراسات الأمن يسهل عملية تكييف و إعادة هيكلة استراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي .

¹ - Barry Buzan and Ole Weaver: Op.Cit,p4.

7- تشكيل مركب الأمن الإقليمي يشق من التفاعل بين البنية الفوضوية و نتائج ميزان القوة من جهة، و بفعل ضغوط التقارب الجغرافي المحلي من جهة أخرى¹ .

كما أن أحد أهداف وضع مفهوم مركبات الأمن الإقليمي، هو التأكيد على أهمية المستوى الإقليمي في تحليل الأمن فعادة ما يتم التركيز على الأمن الوطني أو الأمن العالمي، فكل من أمن الوحدات السياسية وعمليات تدخل القوة العالمية، يمكن إدراكها فقط من خلال فهم ديناميكيات الأمن الإقليمي .

يعد باري بوزان أول من استخدم مصطلح المجمع الأمني أو المركب الأمني SECURITY COMPLEX من أجل تسهيل التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي، فهو بمثابة اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الأمنية، فأغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية و ليست عالمية، حتى و إن تعاملت مع القضايا العالمية فهي تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، فالإقليم يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة، و مختلف القوى في التأثير على المركب الأمني².

يقصد بالمركب الأمني Security Complex: "مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بصورة وثيقة، بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها بمنأى عن بعضها البعض"³.

تقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من الشروط، من خلالها لا نستطيع استعمال تعبير مركب أمن إقليمي لوصف أي مجموعة من الدول، فلإطلاق هذا المفهوم على مجموعة دول يجب أن تمتلك هذه الوحدات السياسية درجة من الاعتماد الأمني، تكفي لتأسيسهم مجموعة مترابطة و متميزة عن الأقاليم الأمنية المحيطة بها .

تُعرف هذه النظرية مركبات الأمن الإقليمي على أنها بنيات فرعية للنظام الدولي⁴، فبمقارنة تعريف باري بوزان للمركب الأمني مع مفهوم النظام الإقليمي، نجد هذا الأخير يشكل هو الآخر بنية فرعية من النظام الدولي، كما أن وحداته تدخل في علاقات تفاعلية، على مستويات مختلفة، قد تصل بالتنظيم الإقليمي إلى مستويات عالية من التكامل، و التي يشكل البعد الأمني أهم مستوياتها .

إن وجود نظام إقليمي متجانس الوحدات يفسح المجال بشكل كبير لتشكيل مركب أمني إقليمي، وكما هو الحال في النظام الإقليمي الذي تدرك سلوكيات وحداته وفقا لمجموعة من المتغيرات ، كتوزيع

¹ - Dragos Banescu : Op.Cit,p2.

²- سليمان عبد الله الحربي:مرجع سابق ، ص20.

³- المرجع السابق ، ص43.

⁴-المرجع السابق،ص47 .

القوى ، و بنية النظام في حد ذاته ،فكذلك العلاقات ضمن مركبات الأمن الإقليمي تحلل وفق نوعين من العلاقات :

1*علاقات القوة: فالقوة عامل مؤثر في أي إقليم ، فهي التي تحدد بشكل واضح توازن القوى ضمن الإقليم،فالمركبات الأمنية الإقليمية باعتبارها بنية فرعية من النظام الدولي، يمكن إذا الاعتماد على مفهوم القطبية في تحليل العلاقات الإقليمية ،فتميز بداخلها النمط الأحادي ،و الثنائي و التعددي .

2*أنماط الصداقة و العداوة : لم تتعرض هذه النظرية بشكل واضح لهذه الأنماط، إلا أنه يمكن أن يتوضح من خلال النظرية الاجتماعية للمفكر ألكسندروندت A.Wendt ،ففكرة هذا الأخير عن البنيات الاجتماعية للفوضى تركز على نوع الأدوار التي يؤديها كل من ،العدو Enemy المنافس Rival ،الصديق Friend ،و التي تساهم في السيطرة على النظام ¹ .

حدد وندت A.Wendt ثلاث نماذج من الفوضى و هي الهوبزية Hobbesian (هوبز Hobbes) واللوكنية Lockean (لوك Lock) إضافة إلى الكانطية Kantian (كانط Kant)*وهي موضحة في الجدول التالي: أنواع الفوضى حسب ألكسندر وندت

hobbesian (هوبزية) " هوبز" Pre-westphalia قبل وستفاليا	<ul style="list-style-type: none"> - War is all against all - Self – Help - Enmity 	<ul style="list-style-type: none"> - الحرب هي الكل ضد الكل - مساعدة الذات - العداوة
Lockean (لوكنية) Since westphalian منذ وستفاليا	<ul style="list-style-type: none"> -Inter-sovereign relations - Other-Help :fight - Rivalry 	<ul style="list-style-type: none"> - علاقات ما بين الدول ذات السيادة - مساعدة الآخرين : القتال ضد طرف خارجي - المنافسة
Kantian الكانطية	<ul style="list-style-type: none"> - International society - Harmony 	<ul style="list-style-type: none"> - مجتمع دولي - الانسجام

¹- Barry Buzan and Ole Weaver :Op.Cit ,p49-50.

<p>Since world war II منذ الحرب العالمية الثانية.</p>	<p>- Friend ship (collective identity) : self and other are united into a cognitive region - الصداقة : (هوية جماعية):الذات و الآخرين موحدين في أقاليم معرفية</p>
---	--

المصدر : Toru oga: from constructivism to deconstructivism: theorising the construction and culmination of identities.

فلا اعتماد الأمني المتبادل بين الدول يشير إلى خاصيتين :

-الخاصية الأولى : تتواجد في العلاقات بين الدول المستندة على التوازن بين الصداقة و العداوة.

-الخاصية الثانية : تتواجد في الفرص و التهديدات الأمنية المشتركة ، لكن ليست المماثلة¹.

كما تحدد نظرية مركب الأمن الإقليمي RSCT أربعة مستويات للتحليل وهي :

-المستوى المحلي أو الداخلي : يُعنى بدول الإقليم من الداخل ، بالتركيز على نقاط الضعف المتولدة بالداخل .

-مستوى العلاقات دولة -دولة : تحدد ملامح الإقليم في حد ذاته .

-تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة .

-دور القوى العالمية في الإقليم ، أي التفاعل بين بنيات الأمن العالمية والإقليمية.

وتجسد بنية المركب الأمني الإقليمي أربعة متغيرات:

1- الحد Boundary و هو ما يميز مركب الأمن الإقليمي عن جيرانه.

2-البنية الفوضوية Anarchic structure تعني أن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين ذاتيا أو أكثر، وهذا أحد شروط تكوين نظاما إقليميا .

3-القطبية Polarity الذي يغطي توزيع القوة بين الوحدات .

4-البناء الاجتماعي Social construction الذي يوضح أنماط الصداقة و العداوة بين الوحدات² .

*لمزيد من المعلومات حول نماذج الفوضى الثلاث اطلع على كتاب : ألكسندر وندت : النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية.

¹ - Dragos Banescu : Op.Cit,p3.

² - Barry Buzan and Ole Weaver : Op.Cit ,p53.

يمكن أن نجد ضمن المركب الأمني الإقليمي، مركبات فرعية Subcomplexes، هذه الأخيرة تتواجد ضمن مركب إقليمي أكبر، و هي تمثل أنماط متميزة من الاعتماد الأمني، يمكن ملاحظة ذلك في منطقة الشرق الأوسط حيث نميز في المشرق (مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، سوريا)، وفي الخليج (إيران، العراق، مجلس التعاون الخليجي)، فمن خلال مثل هذه المركبات الفرعية يتم إزالة التداخل بين مركبات الأمن الإقليمي¹.

نتيجة تباين الأقاليم على المستوى الدولي من حيث البنية و من حيث التفاعلات، أدى هذا لتشكيل أنواع متعددة من مركبات الأمن، فالبنية الإقليمية للأمن الدولي قائمة بالأساس على توزيع القوة، ففي المستوى الأعلى توجد الولايات المتحدة الأمريكية، متبوعة بالاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا، و البقية في قاع أو أسفل الترتيب².

يمكن تقسيم هذه البنية إلى ثلاثة أقسام من الفضاءات الإقليمية regional space:

*الأول عبارة عن ستار Overlay: حيث ترسم فيه قوى خارجية، مثل الاستعمار، و القوى العظمى المتنافسة أثناء الحرب الباردة، مثل هذه الفضاءات الإقليمية تقريبا اختفت منذ نهاية الحرب الباردة.

*ثاني قسم يعرف ب الأقاليم الغير مهيكلة Unstructured Regions: هنا التفاعلات الإقليمية لا تكفي لتشكيل بنية قائمة على اعتماد متبادل يمكن ملاحظته، و يمكن أن نجد مثل هذه الأقاليم في أماكن الفراغ الذي خلفته المركبات الأمنية، مثل جنوب الباسفيك.

*القسم الثالث يعتبر أهم فضاء، و يعرف بمركبات الأمن الإقليمي: Regional Security Complexes يشير إلى مستوى تكون فيه الدول أو أي وحدات أخرى مرتبطة ببعضها البعض بصفة كافية و متقاربة بحيث لا يمكن فصل أمن أحدهم عن الآخر.

كما يمكن تمييز إحدى عشر نوع من مركبات الأمن الإقليمي RSCs في العالم مقسمة إلى ثلاثة فئات، قائمة على أساس عدد القوى العظمى المتوقعة داخلهم:

*ثلاثة منهم تسمى المركبات المركزة Centered (مثلة في شمال أمريكا، الاتحاد الأوروبي، CIS) و هي مركبات مشكلة إما من خلال قوة عالمية Global-level power، أو من خلال بعض المؤسسات الجماعية Collective Institution، و هذا ما يسمح لمركب الأمن الإقليمي من العمل الجماعي على المستوى الشامل³.

في حال تشكل مركب الأمن من قوة عالمية فإنها ستهيمن على الإقليم، فلن تكون لأي من القوى الإقليمية الوزن الكافي لتكون قطب إقليمي آخر، وهذا ما ينجر عنه مركب أمن إقليمي أحادي

¹ - Ibid , p 51 .

² - Amitav Acharya : The emerging regional architecture of world politics , Op.Cit,p630.

³ - Ibid,p631

القطبية، أما الشكل الثاني لهذا التمرکز القائم على الوجود المؤسساتي فهو يتضمن إقليم متكامل من خلال مؤسسات بدلا من تشكله من قوة وحيدة Single power¹ .

*من بين المركبات الإحدى عشر نجد أيضا مركب القوة العظمى Great Power Complex مثل شرق آسيا ، و سميت كذلك بسبب وجود أكثر من قوة على مستوى عالمي، إذ تتواجد كل من الصين اليابان اللتين يشكلان قلب هذا المركب ،فهو مركب أمن إقليمي مزدوج .

*الفئة الثالثة مشكلة من السبع المركبات المتبقية وهي معيارية أو نموذجية Standard ممثلة في جنوب أمريكا ،جنوب آسيا ،الشرق الأوسط ،القرن الإفريقي ،غرب إفريقيا ، إفريقيا الوسطى ،إفريقيا الجنوبية تتميز هذه المركبات بغياب لأي قوة عالمية داخل المركب ، و هو ما يسمح بتشكيل، قطبية محلية² Local Polarity يمكن تعريفها بصفة استثنائية من خلال قوى إقليمية مثل إيران و العراق و العربية السعودية في الخليج، الهند و باكستان في جنوب آسيا .

من هنا يتبين الاختلاف بين هذا المركب وبين المركب المركز ،فديناميكيات الأمن في الإقليم لا يتم الهيمنة عليها من قبل قوة أحادية تشكل المركز،فنتيجة لغياب القوة العالمية عن هذا المركب تصبح الديناميكيات التي تتم داخل المستوى الإقليمي متباينة عن تلك التي تحدث خارجه،وتشكل العلاقة بين القوى الإقليمية داخل الإقليم ،واختراق المركب من قبل القوى العالمية ،العامل الأساسي في سياسات الأمن .

يمكن أن يتضمن هذا المركب القطبية الأحادية، و التي تعني أن الإقليم يحتوي على قوة إقليمية واحدة مثل جنوب إفريقيا في إفريقيا الجنوبية فهي تعد عملاق مقارنة بجيرانها³.
ومنه نستنتج أن القوة هي متغير مركزي في إطار تمييز الأقاليم التي يمكن تصورها على أساس مركبات أمنية، إذ أن قوة واحدة كبرى تشكل مركب أممي إقليمي مركز ،أكبر من قوة أخرى تشكل بغرض مركب أممي إقليمي يملك قوة كبرى ،و في حالة عدم امتلاكها لقوة عظمى ،يؤدي ذلك إلى خلق مركب أممي إقليمي معياري ،على الرغم من أن الفئة الأخيرة يمكن أن تحتوي قوى على المستوى الإقليمي.

ففي عالم Katzenstein's World الأقاليم تسيطر عليها قوة واحدة ، و هي الولايات المتحدة الأمريكية ذات الحضور العالمي كهيئة و كوظيفة في كل الأقاليم ،إلا أن الدور كترنشتاين القوي في نظام الهيمنة هذا يشخص من خلال دول القلب ،ألمانيا و اليابان، فهذه الدول مُدعمة بشكل دائم للأهداف الأمريكية ، كما تلعب القوة دور مهم في شؤون الأقاليم .

²- Amitav Acharya : The emerging regional architecture of world politics ,Op.Cit,p631

³ - Barry Buzan and Ole Weaver: ,Op.Cit,p54.

عالم الأقاليم حسب كترنشتاين تأسس على هيراركية ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول القلب،(ألمانيا في أوروبا و اليابان في آسيا)و بين آخرين ضمن أقاليمهم كل على حدى¹ .
وقد طرح Schulz فكرة قريبة من مركبات الأمن الإقليمي، إذ يعتبر أن درجة التأقلم تتوضح وفق نوعين من العوامل هما الاقتصاد و الأمن، فاعتمد على مفهوم مركب الأمن الإقليمي كنظرية للأمن ، و على العولمة في تفسير تفاعلات الاقتصاد² .

و يرى كل من باري بوزان B.Buzan و ويفر Waever أن مركبات الأمن الإقليمي مبنية اجتماعيا من خلال أعضائها سواء كان عمدا Consciously أو من غير عمد Unconsciously، فالهوية الإقليمية البارزة Regional identity لا تحتاج إلى استخلاف الهويات الشبه الوطنية ، أو الوطنية، أو المحلية فكل واحدة تتعايش مع الأخرى ، و كل واحدة تتكامل مع الأخرى، و من ثم يمكن أن يصبح أعدائنا ، في الماضي Enemies أصدقاء لنا Friends وتستبدل الجماعات الأمنية Security Communities مكان الأنماط الفوضوية و الغير نظامية التاريخية³.

من خلال كتاب Regions and powers لبوزان لم يتم وضع تعريف شامل للنظام الأمني الإقليمي، فالتعريف الوحيد احتوى على أنواع لأنظمة أمن إقليمية تمثلت في الأمن الجماعي Collective security الأتحاف Alliances ، اتفاق Concert ، نظام Regime ، الجماعة الأمنية Security community .
و هي تتواجد على شكل أنظمة هيراركية تبنى حول القوى العظمى .

بعد التعرف على مفهوم وخصائص كل من مركب الأمن الإقليمي و نظام الأمن الإقليمي يمكن طرح التساؤل التالي :

*هل هناك علاقة سببية بين نوع خاص من مركب الأمن الإقليمي و نوع آخر من نظام الأمن

الإقليمي؟

هناك علاقة وطيدة بين طبيعة المركب الأمني و نوع النظام الأمني الإقليمي المنتهج، فمثلا مركبات الأمن الإقليمي المركزة يمكن أن تنتج جماعات أمنية، فجنوب أمريكا هي مركب أمني إقليمي معياري و جماعة أمنية، أما جنوب شرق آسيا فهي مركب أمني إقليمي معياري، في حين يشكل إقليم شرق آسيا مركب أمني إقليمي مركز⁴.

إن نظرية مركب الأمن الإقليمي تلعب دورا بارزا في تحليل الظاهرة الأمنية على المستوى الإقليمي، إذ توفر نماذج لمركبات أمنية تعكس طبيعة التكتل المتواجد على مستوى كل نظام إقليمي، و هو ما يسمح بإمكانية وضع أطر نظرية تبرز احتمالات تحقيق سياسات أمنية مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين، و هذا بناء على تحليل العلاقات التفاعلية الداخلية، وكذا ما بين إقليمية، و تأثير الفواعل

¹ - Amitav Acharya : The emerging regional architecture of world politics ,Op.Cit,p632

² - Barry Buzan and Ole Weaver: ,Op.Cit,p78.

³ - Amitav Acharya : The emerging regional architecture of world politics ,Op.Cit,p636

⁴ - Ibid , p638.

الخارجة عن الإقليم، إضافة إلى إمكانية قياس قدرة التكتل الإقليمي على مواجهة التهديدات التي تواجهه سواء داخليا أو خارجيا .

فمثلا في حال دراسة الأنماط التفاعلية ضمن إقليم ما ، و التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك قوة عظمى تدور حولها مجمل التفاعلات و هي المحرك الرئيسي لديناميكيات النظام ، هذا يفسح المجال أمام وجود مركب قوة عظمى، و بالتالي تتبين صعوبة تكوين وحدة أمنية إقليمية متعادلة بين مختلف الأطراف، مهما توفر تكتل إقليمي يعكس العلاقات التفاعلية بين مختلف وحدات الإقليم ، لأن القوة العظمى لن تسمح أبدا ب بروز قوة موازنة و إنما تعمل دائما على الهيمنة .

فنظرية مركب الأمن الإقليمي تساعد الباحثين على التنبؤ باحتمالات قيام اتحادات أمنية إقليمية على درجة عالية من التعاون، و هذا من خلال إدراك طبيعة المركب الأمني المتواجد على مستوى الإقليم المعني بالدراسة .

المبحث الثالث : علاقة التكتلات الإقليمية بالأمن الإقليمي

إن استقرار تاريخ ظاهرتي التعاون و الصراع و تفاعلها ضمن النسق الدولي يثبت حجم الترابط الوثيق بينهما ، سواء على مستوى الواقع العملي أو على مستوى أدبيات العلاقات الدولية .

غالبا ما اتصل نمط الصراع بتحقيق الأمن ، فوفقا للمنظور الواقعي ، الدول في سعيها الدائم لضمان أمنها تعمل على امتلاك أكبر قدر من القوة بمختلف أنواعها ، و هو ما يجعل الطابع الصراعى يسود العلاقات الدولية خاصة في ظل نظام فوضوي تسوده عدم الثقة ، في حين أن النمط التعاوني يرتبط بتزايد الارتباطات الاقتصادية، و نمو النسق المؤسساتي المعبر عن علاقات الاعتماد المتبادل وتقريب الرؤى بين الوحدات السياسية ، وهو ما يسمح ببلورت علاقات تعاونية يسودها جو من الثقة و الحوار الدائم ، ما يؤدي إلى التخفيف من حدة الصراعات و يفتح المجال لتحقيق الأمن و الاستقرار خاصة في ظل تشابك العلاقات لدرجة تكوين ما يسميه جون بورتن شبكة العنكبوت ، أين يصبح من الصعب الانفصال و التنصل من العلاقات بطريقة سهلة لأن الخسائر و المضار تكون أسوأ و أعظم .

من خلال تتبع ظاهرتي التكتلات الإقليمية و الأمن نجدهما يعكسان بشكل واضح ثنائية تعاون/صراع، فوجود تكتلات إقليمية ذات درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين فواعلها، يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن في الإقليم، كما أن توفر عامل الأمن ضمن إقليم ما يفسح المجال واسعا أمام تطور التكتلات الإقليمية هيكلية ووظيفية ، أين تصبح الوحدات مطمئنة على أمنها و تواجهها ، ما يدفعها إلى البحث عن رفاها من خلال إقامة مشاريع تنموية .

فالعلاقة هي علاقة طردية ، و مثال ذلك فرنسا و ألمانيا اللتين استطعتا أن يتجاوزا الحساسيات التاريخية و سنين من الحروب، من خلال إقامة الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب ، التي تطورت إلى الاتحاد الأوروبي ، وهو يعمل حاليا على بناء هوية أمنية و سياسة خارجية مشتركة.

تاريخياً بروز الإقليمية التقليدية القائمة على أساس التقارب الجغرافي، توافق ومفهوم الأمن الجماعي الذي تجسد مع ميثاق منظمة الأمم المتحدة، و الذي أشار إلى الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الإقليمية، وخاصة مع تراجع التحالفات العسكرية بعد الحرب الباردة، و بروز تهديدات ذات أبعاد مختلفة عن البعد العسكري، الذي ساد قبل و أثناء الحرب الباردة، وهو ما فسح المجال أما بروز سياسات أمنية جديدة على المستوى الإقليمي تنطلق من التكتلات الإقليمية، خاصة مع تطور هذه الأخيرة بظهور موجة الإقليمية الجديدة.

المطلب الأول : التكتلات الإقليمية كدافع نحو تحقيق الأمن الإقليمي

اعتبر الكثير من الباحثين أن التوسع في إنشاء المنظمات الإقليمية، هو مؤشر على أهمية الدور تؤديه هذه المنظمات في دعم السلم و الأمن و التعاون، وفي هذا المجال تحدث Russett الذي عن روسيت فكرة السلام على أجزاء Peace by pieces للدلالة على ما يمكن أن تحققه الإقليمية من دعم للسلام العالمي، من خلال دعم بل وتحقيق السلام الإقليمي .

نفس الشيء أشار إليه جوزيف ناي J.Nye من خلال مؤلفه Peace in parts فأيد بذلك فكرة ارتباط المنظمات الإقليمية بتحقيق السلام، وذلك لقدرتها على تسريع التكامل و تغيير أو تعديل قواعد العلاقات بين الدول، وخلق جزر سلام في النظام الدولي، كما أنها تساهم في إحياء و تجديد القطبية المتعددة، التي تعتبر أكفاً نمط في تحقيق الاستقرار و السلام العالمي، إضافة إلى ذلك فهي تعمل على خلق منظومة علاقات جديدة .

فمن خلال التعاون الإقليمي الوظيفي ستكون الدول أقل ميلاً أو أقل استعداداً لاستخدام قوتها السيادية في صراعات عنيفة، فمثل هذه العلاقات ترفع تكلفة الصراع، لذا فالتكتلات الإقليمية لها دور بارز في ضبط الصراعات و الحد من تأثيرها بالصراعات الدولية، كما أن هذه المنظمات تكون على دراية بشؤون الإقليم و خلفيات الصراع فهي الأقدر على التعامل مع النزاعات من المنظمات الدولية¹.

كما أن الرؤى حول تأثير علاقة الجوار على ثنائية التعاون و الصراع بين الدول تباينت، فالبعض يرى أن التجاور الجغرافي يمكن أن يشكل دافعاً للصراع، فالواقعيون الجدد يعتقدون أن المؤسسات الدولية لا تلعب دوراً هاماً في منع نشوب الحرب، فالمؤسسات تعتبر نتاجاً لمصالح الدول و القيود التي يفرضها النظام الدولي نفسه، فهذه المصالح و القيود هي التي تتحكم بالقرارات المتعلقة فيما إذا كانت الدول ستتعاون أو تتنافس².

¹ - محمد السعيد إدريس: مرجع سابق، ص.ص، 33، 34 .

² - جون بيليس و ستيف سميث: مرجع سابق، ص.ص، 426 .

في حين يرى آخرون أن استغلال التقارب الجغرافي في إقامة صلات وثيقة بين دول الإقليم، يمكن من خلالها تجاوز الصراعات خاصة الحدودية منها ،فالتكتل الإقليمي من شأنه أن يحد من النزاعات بحكم أن حدود دول التكتل تذوب فيما بينها ،و تصبح المصالح متوافقة و أي تهديد لأحد دول الإقليم سواء كان اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو حتى عسكري ،هو تهديد لكل دول الإقليم ،فضعف التماسك بين دولتين متجاورتين يرفع معدل الصراع و العكس صحيح¹ .

البريطاني دوغلاس D.Hurd هذا ما أكد عليه وزير الخارجية سنة 1992 بقوله أن المؤسسات

هي

لعبت و لا تزال تلعب دورا حاسما في تعزيز الأمن خاصة في أوروبا و التحدي بعد الحرب الباردة هو تكييف هذه المؤسسات لمعالجة الظروف الجديدة التي أصبحت سائدة .

هناك اعتقاد واسع بإمكانية تطوير المؤسسات الحالية لتعزيز الأنظمة الأمنية ،و يستشهد البعض بالآسيان ASEAN بوصفها مؤسسة لها دور هام في المحافظة على الاستقرار في جنوب شرق آسيا²، وتزامن هذا مع الموجة الثانية و الثالثة للإقليمية ،ففي الموجة الثانية المؤسسات التي تشكلت في الحقيقة هي تجمعات أمنية ،بنيت ضد تهديد محلي حسب فلسفة كل مؤسسة، فالآسيان و جهة ضد الفيتنام، أما مجلس التعاون الخليجي CCG فقد شكل في مواجهة التهديد الإيراني³ .

فإنشاء نظم أمنية إقليمية يتم بعد المرور بمراحل عديدة بداية بإجراءات بناء الثقة ،مرورا بالتعاون الأمني، وصولا إلى التكامل الأمني الذي يعد المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي⁴، إضافة إلى ذلك فإن حل المنازعات بالطرق السلمية يتم من خلال التكتلات الإقليمية ،فالدول ضمن هذه التكتلات تسعى للحفاظ على مصالحها المشتركة ،فكلما زادت المصالح و تعمق التماسك كلما كانت هناك فرص أفضل للأخذ بهذا التوجه، أي النهج السلمي بدلا من الوسائل العسكرية ،كذلك فإن وجود تنظيم إقليمي يلعب دورا كبيرا في نجاح التوجه السلمي لحل المنازعات ، و في هذا المجال عرض هامبسون أكثر من خطة أو برنامج تحت مسمى نظام الأمن الجزئي ،وأبرز هذه الأنظمة هي :

-أنظمة بناء الثقة .

-أنظمة الاعتماد الذاتي لتنظيم الصراع .

-ضبط التسليح المتعدد الأطراف .

من خلال النوع الثاني فهو يركز على تسوية المنازعات الإقليمية بالاعتماد على الذات الإقليمية ، من خلال إقامة ترتيبات أمن تعاوني داخل النظم الإقليمية⁵ .

¹ -- محمد السعيد إدريس: مرجع سابق، ص 67 .

² - جون بيليس و ستيف سميث: مرجع سابق، ص 426

³ -Louise Fawcett : Op.Cit,p8.

⁴ - سليمان عبد الله الحربي : مرجع سابق ، ص 26.

⁵ - محمد السعيد إدريس: مرجع سابق، ص 101 .

فالتكتلات الإقليمية من شأنها أن تكون إطار فعال لإقامة مثل هذه الترتيبات، بحكم المصالح التي تخلقها بين الوحدات المشكلة لها، فالمنطقة التي يتواجد بها تنظيم إقليمي يساعد ذلك على إبعاد تلك المنطقة عن الصراعات الدولية الكبرى، إذ يساعد على عزل القضايا الإقليمية عن القضايا الدولية العالمية .

كما أن مثل هذه التكتلات تساهم في تفعيل مسار الدبلوماسية الوقائية، إذ تكون منبرا هاما لها فلا بد من تبني نظرة شاملة و إدراك الترابطات بين القضايا¹، فليس صحيحا الفصل بين دراسات الأمن و الشؤون الاقتصادية و القضايا الإقليمية و المشاكل الدولية، فكثيرا من قضايا الأمن مثل تحديد مصادر التهديد، وطبيعة التهديد، و أساليب مواجهته عرفت تغيرا كبيرا يتطلب آليات جديدة لمعالجتها، فالتهديدات الأمنية لا تشمل التهديدات العسكرية فحسب، وإنما أيضا عددا من الظواهر الإضافية التي أضفى عليها الطابع الأمني ومنها التهديدات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، كما أن عوامل الخطر عديدة فهناك الجوع، الأخطار البيئية، الفقر، العنف، ولهذا فإن معظم المخاطر على الحياة الإنسانية لا يمكن خفضها باستخدام الأسلحة أو الإنفاق العسكري على العموم و إنما تتطلب تدخلات وقائية غير عسكرية² .

هذه التدخلات لو تتم من طرف دولة واحدة، قد يعتبر تدخل في الشؤون الداخلية، لكن إذا تم على مستوى جماعي و بإشراك كل الأطراف بما فيها دول الخطر، هنا تكون هناك نتيجة ترضي كل الأطراف و تقضي على الخطر، فيجب عدم النظر إلى التهديد الذي يلحق بدول الجوار على أنه تهديد خاص بها ففي ظل سرعة انتشار كل شيء، حتى التهديد قابل للانتشار و بصورة فائقة ما يتطلب ضرورة العمل الجماعي الذي ينعكس من خلال عمل التكتلات الإقليمية التي تجسد معنى الاتحاد .

ولهذا أثناء مناقشة معالجة إدارة الأزمات الإقليمية، كان لا بد من ربط الأمن الإقليمي بالتنمية الإقليمية، و لهذا عنت الجهود المشتركة لمجموعة من البلدان ضمن منطقة جغرافية بتحسين الترابطات الاقتصادية للوحدات السياسية و كذا القدرة الكلية للاقتصاد الإقليمي .

هناك علاقة سببية بين الأمن، الإنفاق العسكري و التنمية، فكلما زاد الإنفاق العسكري تصبح الدولة أقل أمنا و أدنى تنمية³، كما أنه من خلال التكتلات الإقليمية يمكن تجاوز المعضلة الأمنية، لأنها توفر إطار للحوار و الثقة بين الأعضاء، أين تصبح الدول منكشفة على بعضها ما يؤدي لتقلص حالات الشك، فزيادة ارتباطات دول الإقليم عبر تفاعلات ايجابية، يزيد من توافق مصالحها ما يؤدي لرسوخ البنى الأمنية و ثباتها .

¹- أحمد الراشدي، ناصيف حتى :مرجع سابق، ص291 .

²-شارون و يهارتا و كريسن سودر: بعثات السلام المتعددة الأطراف، في التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، ترجمة حسن

حسن و آخرون، (لبنان، مركز الوحدة العربية، 2006)، ص 393 .

³- عبد النورين عنتر: مرجع سابق، ص 21 .

غالبا ما يتضمن تأسيس تكتلات إقليمية تحقيق الاستقرار و تجنب الصراع و دعم القدرة الجماعية لمجتمعاتها ،من خلال تشجيع التكامل بين أعضائها¹، فمنذ نهاية الحرب الباردة ازداد استخدام المنظمات الإقليمية لأغراض التعاون الأمني في كل أنحاء العالم، و قد لاحظ صناع السياسة أن الأقاليم التي تثير أكثر المشكلات الأمنية حدة بما فيها أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل هي الأقاليم التي تفتقر إلى مثل هذه الهياكل التعاونية .

عموما هناك أربعة أدوار تستطيع المنظمات الإقليمية القيام بها في سياق الأمن هي :

- 1 -تفادي الصراع ضمن الإقليم و احتواءه و حله .
- 2 -السعي للتعاون العسكري و الأمني عمليا .
- 3 -تشجيع الحكم الصالح في ميدان الدفاع و الأمن .
- 4 -معالجة مسائل وظيفية بما فيها ما يسمى التهديدات الجديدة² .

فكيوهان R.Keohan ومارتنMartin بينا أن بوسع المؤسسات توفير المعلومات و خفض تكاليف العمليات، و جعل الالتزامات أكثر موثوقية ،و إقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق ،كما أنها تعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل³ .

فتحول مفهوم التهديد أدى لضرورة تشكيل أو الاعتماد على تنظيمات غير تلك التي تقوم على العامل العسكري كالأحلاف العسكرية، خاصة مع تطور الإقليمية و بروز الإقليمية الجديدة ،التي يعد البعد الأمني أحد مجالاتها حسب تعريف بالمرNorman Palmer لمفهوم الإقليمية الجديدة،

كما أن تزايد الصلات التجارية والاستثمارية ساهم في خلق بيئة إقليمية أكثر سلما واستقرارا مثل جنوب شرق آسيا⁴.

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة و تطور ظاهرة العولمة و بروز تهديدات عبر وطنية كبروز المسائل الطاقوية والبيئية، الهجرة، الجريمة المنظمة والإرهاب كشؤون أمنية كبرى ،بعمل الدول على تنظيم نفسها إقليميا بشكل متزايد وتقارب المسائل من منطلق إقليمي، فأصبحت الإقليمية بمثابة منهج للدول لتحمي مصالحها الوطنية .

فالدول ضمن إقليم معين تتقاسم كثيرا من الشؤون أو الاهتمامات الأمنية، كما أن سلوك دولة واحدة ضمن الإقليم سيؤثر بالتأكيد على الدول الجارة، فكثير من المسائل الهامة مثل التنمية الاقتصادية، التجارة والبيئة هي مسائل جدا واسعة ومعقدة بالنسبة لدول فردية، حيث يصعب عليها العثور على

¹- أليسون .ج.ك.بيلز و أندرو كوتي:مرجع سابق ،ص320 .

²- شارون و يهارتا و كريسن سودر:مرجع سابق ، ص266 .

³- جون بيليس و ستيف سميث:مرجع سابق،ص427 .

⁴-ريبيعي سامية :مرجع سابق،ص70 .

حلول أو إستراتيجيات دائمة و ناجحة لمعالجة هذه المسائل ،وبالتالي يكون من المنطقي لهذه الدول أن تبحث عن إستراتيجيات إقليمية وأن تتبنى تعاون داخل-إقليمي للتعامل مع هذه القضايا¹ ،فالدول تدخل في اتفاقيات تجارية إقليمية في أغلب الأحيان لأسباب سياسية ،وهذا يتضمن تحسين الأمن ،تحسين مواضيع المفاوضات و المساومات الدولية² .

يمكن رصد العلاقة بين وجود التكتلات الإقليمية و الاستقرار الأمني في الأقاليم، فمثلا في إفريقيا أين توجد نسبة ضئيلة من التعاون، أدى لعدم إمكانية خلق جماعة أمنية إقليمية ،و هذا راجع للتباين الشديد في أهداف الدول، وعدم وجود قنوات تسمح بخلق الثقة و مجالات تعاونية قابلة للانتشار للوصول إلى التعاون الأمني، ومن ثم الاستقرار الإقليمي ،فالعديد من أقاليم القارة عرضة للنزاعات مابين الدول Interstate conflicts، و داخل الدول Intrastate conflicts ،و هو ما خلق ضغط أدى للتدخل الخارجي خاصة في ما يعرف بالدول الفاشلة Failed states، التي تتسبب في أزمات أمن إقليمية كما هو الحال في غرب إفريقيا.

ولقد طرح هيتني Hettne في تحليله لإدارة النزاع الإقليمي، ستة عناصر لتحليل الارتباطات الخارجية في النزاعات* ،اعتمد لتحقيق العنصر الأول المتعلق بالمنع المبكر للنزاع The early prevention of conflict** على التنمية الإقليمية ،التي من خلالها تسعى الدول جاهدة لزيادة الترابطات فيما بينها ،و كذا تطوير قدرة الاقتصاد الإقليمي، كما يرى أن بروز الكتل الاقتصادية هو عامل ضروري للبلدان المهمشة Marginalized countries لتجنب وجودها الدولي المنقرض، و عامل مهم في منع تطور عمليات تولد النزاع، و إمكانية تجنبها نهائيا في مرحلة مبكرة ،كما أن التكتلات الإقليمية تعتبر وسيلة جد هامة لتفعيل الدبلوماسية الوقائية Preventive diplomacy ،من خلال بناء الثقة بين أعضاء التكتل الواحد ،إضافة إلى ذلك التنظيم الإقليمي يسمح بالتقليل من قيمة الحدود وهو ما يخفف من حدة التوترات الحدودية³.

من زاوية أخرى اللأمن هو دافع للتكتل ،و هو ما برز بوضوح في فترة الحرب الباردة ، و التطور الحالي للنماذج التكاملية يرجع في جانب منه إلى تطور مفهوم الأمن وأخذ أبعاد أخرى.

¹-المرجع السابق، ص109 .

² -John Ravenhill :Regionalism ,Op.Cit ,p126 .

*العناصر الستة تتمثل في :المنع المبكر للنزاع ،بناء مقاييس الثقة و الدبلوماسية الوقائية،أنماط التدخل الخارجي،مستوطنة سلام،قرار نزاع،إعادة بناء ما بعد النزاع .

**استعمل جون بورتن J.Burton مصطلح Provention وهي العملية التي يتم فيها دمج ترقية الشروط الباعثة على السلام ،وتجنب أو منع الشروط الباعثة على العنف.

1-Bjorn Hettne :security regionalism in theory and practice

المطلب الثاني : الآليات الإقليمية في تحقيق الأمن

إن وجود تهديدات خارجية ضد دول تشكل نظاما إقليميا، يمكن أن يكون حافزا لخلق توجهات تكاملية، خاصة إذا كان هناك شعور عام داخل النظام الإقليمي بأن هذا التهديد يستهدف كل وحدات النظام، وما يؤكد ذلك هي التجربة الأوروبية وكذا رابطة دول جنوب شرق آسيا ضد التهديد الخارجي الممثل في الخطر الشيوعي¹، و بانتهاء هذا الأخير سارت هذه التنظيمات نحو تحقيق مزيدا من التعاون في مجالات أخرى، و صلت بالأوروبيين إلى بناء اتحاد يعكس مصالح مختلف الوحدات السياسية الأوروبية .

ففي حال تحقيق الأمن الإقليمي ضمن كتل إقليمي ما، من شأنه فتح المجال أمام الوحدات المشكلة لهذا الأخير على تركيز قدراتها و طاقاتها و مواردها لرفاهية الإقليم، بدلا من التركيز على التدابير الأمنية ضد بعضهم البعض، لأن التطور الاقتصادي و الرخاء يؤدي إلى السلام بين الأمم، فلا يمكن حل المشكلات عبر الأمم بما فيها المشكلات الاقتصادية و البيئية و الإرهابية و الثقافية و الإجرامية، و التهديدات الأخرى للأمن بوسائل قومية فقط، فهي تحتاج لحلول تعتمد على آليات إقليمية و عالمية من التعاون و التنسيق². فالتعاون الإقليمي يساعد على مواجهة قضايا التهديدات الأمنية الجديدة، و هذا ما شجع التعاون المتوسطي .

هناك مجموعة من الآليات يمكن اعتمادها على المستوى الإقليمي لتحقيق الأمن الإقليمي أهمها :

*1 المنظومة الأمنية The security regime

قبل التطرق إلى مفهوم المنظومة الأمنية لابد من التطرق إلى مفهوم المنظومة الدولية باعتبارها مفهوم أشمل و أوسع من المنظومة الأمنية .

يقصد بالمنظومة الدولية شبكة أو مجموعة مترابطة من المنظومات الفرعية المترابطة و المعتمدة بعضها على بعض، سواء كانت منظومات عالمية أو إقليمية أو محلية، ويعرف هيدلي بول المنظومة الدولية على أنها: "منظومة تظهر للوجود حين يكون لدى دولتين أو أكثر من الاتصال فيما بينها

¹- محمد السعيد إدريس : مرجع سابق، ص 74 .

²- جوزيف ناي: الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، (السعودية، مكتبة العبيكان، ط1، 2002)، ص132.

و يكون لديها من التأثير إحداها في قرارات الأخرى، ما يكفي لكي يجعلها تتصرف كأجزاء من كل واحد " .

في حين رأى كل من تشارلز ماكلياند و جون بورتن أن المنظومة الدولية تتكون من مجموعات من الروابط و العلاقات بصفتها شكلا موسعا لاثنتين من الأطراف الفاعلة و المتفاعلة فيما بينها¹، هذه المنظومات تساهم في بناء أمن دولي على المستويين الإقليمي و العالمي، إذ تساهم حسب كراسنر في تقليص الشك و انعدام الثقة و أخطار الصدام بين الدول .
S.Krasner

أما المنظومة الأمنية فهي تشير إلى: " تلك المبادئ، القواعد و المعايير التي تجعل الأمم مقيدة في سلوكها، من خلال الاعتقاد بأن الآخرين -الدول- سوف يفعلون نفس الشيء، هذا لا يتضمن فقط المعايير و الآمال التي تسهل التعاون، بل يتضمن شكلا من التعاون الذي هو أكثر من السعي إلى المصلحة الذاتية القصيرة المدى"² .

في هذا الصدد يمكن التمييز بين مجتمع الأمن التعددي و منظومة الأمن الجماعي، فالأول يتعلق بالنزاعات داخل الجماعة، بينما منظومة الأمن الجماعي تتعلق بالنزاعات بين الجماعة وأولئك غير الأطراف فيها، كما أنها مؤسسة على مبدأ المساعدة المتبادلة أو "الكل من أجل واحد، واحد من أجل الكل"، فعندما يكون أمن أحد الأعضاء مهددا بعدوان فإنه يفترض أن يهب الجميع للدفاع عنه حتى و لو أنهم الشخصي ليس مهددا، كما أن تحقيق الأمن الجماعي يتم من خلال منظومات إقليمية مستقلة نسبيا أو مركبات أمنية و ليس مع أولئك الذين هم خارج الإقليم³ .

أما الأنظمة الأمنية حسب روبرت جارفيس Robert Jervis فهي تتولد حين تتعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها، و نقادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها و افتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء⁴ .

*جماعات الأمن: Security communities

هي أحد الآليات المعتمدة من قبل التكتلات الإقليمية لتحقيق الأمن الإقليمي، فالتكامل الأمني يمكن إقامته من خلال تكوين الجماعة الأمنية Security Community التي عرفها كارل دوتش K.Deutch على أنها "مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق جغرافي معين، تولد لديها شعور جماعي

¹ -فواز جرجس : مرجع سابق، ص22 .

² -عمار حجار : السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2002)، ص84.

³ -ألكسندر وندت : النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي، (السعودية، النشر العلمي و

المطابع، 2006)، ص412.

⁴ -جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سابق، ص424 .

بأن المشاكل الاجتماعية يجب حلها، و يمكن حلها عبر عمليات التغيير السلمي من خلال إقامة مؤسسات و ممارسات على درجة من القوة و الاتساع تكفي للاعتماد عليها في هذا التغيير السلمي بين أفرادها¹.

ومنه فالجماعة يمكن أن توفر إطارا لإنشاء نظام أمني إقليمي، إذ ينطلق دوتش في تصوره لبناء هذه الجماعات من فكرة تنامي التفاعلات التي تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي، الذي ينتج بدوره المؤسسات المشتركة .

أما المنظرين ما بعد الحداثيون فإن العامل الأساسي في تقوية الترابط بين جماعات الأمن هو تكوين الهوية الاجتماعية، التي تؤدي إلى عقد روابط الثقة و الأمان، و هذا العامل الأخير يعد أهم السلوكيات التي تسعى مختلف التوجهات لتحقيقها بين مختلف الوحدات السياسية، خاصة و أن الجماعة الأمنية لا تقتصر على أعضاء الإقليم الجغرافي بل تمتد إلى الجماعة الافتراضية بواسطة وسائل الإعلام و الاتصال².

كما يعتبر كارل دوتش أن الجماعة الأمنية هي مجموعة من الدول تعمل على تطوير الحس التكاملي في المجال الأمني، بالمقارنة مع دول المركب الأمني الإقليمي، الذي يأخذ بعين الاعتبار تأثيرات عدم الأمان، فإن الجماعة الأمنية وصلت لمستوى متطور نظريا من الثقة المتبادلة، فهو يفترض بأن هذه الدول لم تخلق فقط نظام مستقر Stable order، بل أكثر من ذلك خلقوا سلام مستقر Stable peace. و قد ميز دوتش بين نوعين من الجماعة الأمنية، التعددية و المدمجة، و الاختلاف بينهما يتحدد من خلال حضور أو غياب آلية مؤسساتية تكون قادرة على إقامة نظام بين مكونات النظام الإقليمي، كما تتميز هذه المجموعات بمجموعة من المميزات تتمثل فيما يلي :

1- داخل الجماعة الأمنية الدول قادرة على التدخل بواسطة الآليات الدبلوماسية لكي تمنع النزاعات بين الدول.

2- الدول ضمن الجماعة الأمنية لها القدرة على بناء جبهة مشتركة ضد أي تهديد خارجي محتمل .

3- إحدى المعايير الأساسية لوجود جماعة أمنية هي القدرة على تطوير آليات مؤسساتية قادرة على منع الأزمات و النزاعات المحتملة.

4- الفهم المشترك داخل الجماعة الأمنية للتهديدات الخارجية، يستوجب أن تستعمل نفس أنماط التحليل في تصنيفهم للأخطار و نطاق اختراق الأمن الإقليمي .

5- الجماعة الأمنية تعتبر شكل من أشكال التعاون الإقليمي و الدولي³ .

¹- سليمان عبد الله الحربي : مرجع سابق ، ص26.

²-عمار حجار: مرجع سابق، ص 89 .

³ - Dragos Banescu : Op.Cit,p7.

فالجماعة الأمنية هي مجموعة بشرية أصبحت مندمجة ، و المقصود بالاندماج تولد شعور بالجماعة ضمن أرض ما ، و انبثاق مؤسسات و ممارسات على درجة من القوة و الاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن التغيير السلمي بين سكانها .

و المقصود بالشعور بالجماعة هو الاعتقاد بأن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها ، وذلك عبر عمليات التغيير السلمي¹، أما ألكسندر وندت فيعرف الجماعة الأمنية بأنها "بنية اجتماعية مختلفة نوعا ما ، تتألف من معرفة مشتركة تتفق فيها الدول بأن تحل منازعاتها فيما بينها من دون اللجوء إلى الحرب" .

حسب أنتوني غيدنز A.Giddens يمكن أن تتوسع الجماعات الأمنية الإقليمية القائمة حاليا لتصبح جماعة أمنية أوسع نطاقا² .

كما أن الجماعة الأمنية تعني أنّ مستوى الأقلمة المحقق يجعل من غير الممكن حل النزاعات بالوسائل العنيفة بين دول الإقليم أو داخل الدول المشكلة للإقليم³، و هذا ما تعمل عليه التكتلات الإقليمية فجماعات الأمن تعتبر من بين أهم المحاولات الرئيسية الأولى التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية للرفع من إمكانية تغيير العلاقات الدولية باتجاه السلوكات السلمية .

تختلف الجماعة الأمنية عن مفهوم النظام الأمني الذي أشار إليه بوزان ، على أنه عبارة عن تعاون مجموعة من الدول لإدارة نزاعاتهم و تفادي الحرب ، بالتخفيف من المعضلة الأمنية ، من خلال أعمالهم الخاصة و فرضياتهم حول سلوك الآخرين .

يعرف النظام الأمني على أنه الحالة التي تكون فيها مصالح الفواعل إما متوافقة كلياً ، أو متنافسة تنافسا كلياً ، كما أن هذا النظام يتطور عادة ضمن علاقة معادية ، يكون فيها استخدام القوة حساس ، بوجود توازن القوى ، أو حالة ردع متبادل ، في هذا السياق تعتبر المصلحة العامة للولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي ، فيما يتعلق بالأسلحة النووية و إجراءات عدم الانتشار النووي مثلا عن النظام الأمني ، كما أن أنظمة الأمن لا تشير إلى أن المشاركين بالضرورة مهتمون أو تربطهم من قبل علاقات ترابط وظيفي أو تعاون أو تكامل أو اعتماد متبادل .

في حين الجماعة الأمنية يجب أن تستند على تقارب واضح و أساسي ، و على المدى البعيد بين مصالح الفواعل المتعلقة بتجنب الحرب ، كما أن التكامل و الترابط الوظيفي ميزة ضرورية لتحقيق الجماعة الأمنية ، فكل عضو من الجماعة الأمنية يدرك منطقيا أن الأعضاء الآخرين في المجموعة يشركونه الاعتقاد نفسه في عدم الرغبة في الحرب ، على النقيض من ذلك في النظام الأمني يكون كل

¹ - جون بيليس و ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 424 .

² - المرجع السابق ، ص 441 .

³ - ريببي سامية ، مرجع سابق ، ص 80 .

عضو معتقدا بعدم الرغبة في الحرب ،دون أن يكون متأكد من أن الأعضاء الآخرين يشتركون معه في الاعتقاد نفسه¹.

*ترتيبات الشراكة الأمنية : Security partnership arrangements

أصبح تطوير ترتيبات الشراكة الأمنية بعد الحرب الباردة أمرا ضروريا بناء على المنطلقات والمبادئ المعتمدة في عدة تجارب إقليمية كالمندى الإقليمي FRA .

للأسيان

يعتمد كثيرا على هذا المفهوم في بناء الأمن الإقليمي ضمن مجموعة من الدول التي تتميز بالانقسامات و الاختلافات ذات الطابع الصراعي ،و حجم ضئيل من التفاعلات و الاتصالات ،إلا أن هذه الدول تملك بالمقابل استعدادا لإدارة أزماتها و خلافاتها، بتبني خطوات نحو التقليل من خطر الصدام العنيف من خلال الدخول في إجراءات لتكثيف الاتصالات و التفاعلات فيما بينها .

في هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من الاتفاقيات لبناء مثل هذه الترتيبات ،فهناك الاتفاقيات الأساسية التي تقوم على المبادئ المشتركة حول العلاقات السلمية بين دول الترتيب ،و هناك الاتفاقيات الإجرائية التي تتعلق بالإجراءات الموجهة لإدارة المشاكل الدولية ضمن جهة معينة لغرض الوقاية من خطر أي نزاع محتمل قادر على تهديد الاستقرار على مستوى هذه الجهة² .

إن إقامة تكتل إقليمي قائم على التكامل بين أعضائه في العديد من المجالات، من شأنه أن يعيق و يمنع التوترات بين الدول و تحقيق ما يعرف بالأمن الشامل ، على الأقل على المستوى الإقليمي بصورة أولية ، ثم ينتشر على المستوى العالمي، ففي النهاية العالم ما هو إلا مجموعة من الأقاليم، فإذا تحققت مثل هذه الآليات نجاحا في أحد الأقاليم ، من شأن ذلك أن يخلق معايير تصبح بمثابة نماذج نظرية ، يمكن في حال تتبعها تحقيق الأمن و الاستقرار في مختلف الأقاليم ،و هذا بمراعاة التباين الإقليمي من حيث البنية أو من حيث مستوى التفاعلات و طبيعتها .

¹- Amitav Acharya :Constructing a security community in Southeast Asia ,London,Routledge,2001,pp17-19.

²- عمار حجار:مرجع سابق، ص 79، 80 .